حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الثقافة المجتمعية الدافعة للهجرة غير المشروعة دراسة في الأنثروبولوجيا التطبيقية

سلوى السيد عبد القادر *

مدرس بقسم الأنثروبولوجيا -كلية الآداب-جامعة الإسكندرية

المستخلص

تعد الهجرة غير المشروعة من القضايا البحثية المهمة بوصفها ظاهرة تتدخل فيها أطراف عديدة داخل مصر وخارجها. كما تعد الهجرة غير المشروعة مشكلة؛ بسبب ما يتعرض له المهاجرون من مخاطر في كل من بلدان العبور والاستقبال، وكذا ما قد يتعرض له ذووهم في بلدانهم الأصلية من أزمات وكوارث؛ بسبب الظروف غير الآمنة التي يتعرض لها المهاجرون والتي قد تودي بحياتهم. يتلخص الهدف العام للدراسة في إلقاء الضوء على هذه الظاهرة في مصر؛ عن طريق رصدها في أحد المجتمعات المحلية المعروفة بكونها طاردة للسكان، وتتسم بوجود مستوى عال للهجرة غير المشروعة. اعتمدت البحث على دراسة ميدانية أنثروبولوجية في قرية برج رشيد بمحافظة البحيرة، واستخدم فيها عدة أدوات مثل: دليل العمل، والمقابلة البسيطة والمتعمقة، والملاحظة، والاخباريين، كما صِيغت نتائجه_أيضًا_ في ضوء ثلاثة أطر نظرية تحليلية هي؛ نظرية الحاجات الثقافية عند مالينوفسكي، ونظرية رأس المال البشري، ونظرية رأس المال الاجتماعي، وقد خلص البحث إلى نتائج عديدة من أهمها:

-أن أسباب الهجرة غير المشروعة في مجتمع البحث ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأولى

- هناك دوافع أخرى غير اقتصادية ترتبط بالرغبة في التحرر من قيود الثقافة المجتمعية المحلية، والرغبة في الثراء السريع والتقليد والمحاكاة.

-قد تسهم الهجرة الناجحة في إشباع الحاجات الأساسية لكل من المهاجر وذويه

-إن الثقافة المجتمعية تدعم-إلى حد كبير- الهجرة غير المشروعة

-توجد تأثيرات إيجابية للهجرة غير المشروعة لاسيما فيما يختص بالرحلة الناجحة، وكذلك تأثيرات سلبية فيما يختص بالرحلة غير الناجحة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة

تعد الهجرة غير المشروعة من القضايا المهمة التي برزت على الساحة العلمية، والبحثية بوصفها ظاهرة تتدخل فيها أطراف عديدة داخل مصر وخارجها. كما تعد الهجرة غير المشروعة مشكلة؛ بسبب ما يتعرض له المهاجرون من مخاطر في كل من بلدان العبور والاستقبال، وكذا ما قد يتعرض له ذووهم في بلدانهم الأصلية من أزمات وكوارث؛ بسبب الظروف غير الآمنة التي يتعرض لها المهاجرون والتي قد تودي بحياتهم، وليست الهجرة من الموضوعات المستحدثة في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، ولاسيما الأنثروبولوجيا، فقد تناولها عدة من الباحثين بالدراسة وصفًا وتحليلاً، ومقارنة؛ وعلى المستويين النظري والميداني أو كلاهما معًا، سواء أكان في الماضي أم الحاضر، وفي داخل مصر وخارجها ولا يجب أن يشير هذا إلى القول بأن هذا الموضوع قد قتل بحثًا، فهذا القول ليس دقيقًا؛ إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل عمليات التغير الاجتماعي والثقافي التي تفرز دائمًا أشكالًا جديدة لتلك الظاهرة القديمة قدم وجود الإنسان على الأرض. مما ينشأ عنه حاجة ماسة لدراسة الأشكال الحديثة منها، وتناولها بالوصف والنقد والتحليل، وبحث تأثيراتها-المباشرة وغير المباشرة- على الإنسان والمجتمع والثقافة.

المفاهيم الأساسية

الهجرة غير المشروعة، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، والاتجار في البشر

أهمية الموضوع

تنبع أهمية الدراسة في ما أفرزته العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والدولية؛ إذ انتجت نمطًا جديدًا وشكلًا مستحدثًا من أشكال الهجرة عرف بالهجرة غير المشروعة، وأفرز هذا النمط من الهجرة تداعيات عديدة، وخلف وراءه ضحايا في كل من بلدان المنشأ(أهالي المهاجرين)، وبلدان الاستقبال(المهاجرين أنفسهم) ولاسيما حينما يفشل مشروع الهجرة، ويصبح المهاجرون في وضعية هشة؛ يسهل معها استغلالهم، والاتجار بهم؛ إذ ارتبطت الهجرة غير المشروعة بعدة من جرائم تنتهك حقوق الإنسان وحرياته مثل: تهريب البشر، والاتجار بالأشخاص بواسطة عصابات أو جماعات إجرامية منظمة تعمل في شكل سلسلة تمتد من بلدان المنشأ مرورًا ببلدان العبور، وانتهاءً ببلدان المقصد. كما تنبع أهمية الدراسة من طبيعة قرار الهجرة غير المشروعة بوصفه قرارًا جماعيًا، وليس فرديًا في أغلب الأحيان؛ إذ يترك المهاجرون خلفهم في بلدان المقصد أهلهم وذويهم الذين ينتظرون بترقب حذر ما سيحدث لهم جراء قرار الهجرة، ولا سيما حينما يفتقر المهاجر لشبكة علاقات اجتماعية من الأقارب، أو المعارف في بلد المقصد تدعم قراره، وتقلل من عنصر المخاطرة واحتمال الفشل في تحقيق المستهدف من الهجرة. إذا كان عقد السبعينيات من القرن العشرين وما بعده قد شهد موجات للهجرة الداخلية الريفية الحضرية في مصر، ودفع الباحثون لبحث أسبابها، وعوامل الطرد، والجذب، تأثيراتها في كل من المناطق الطاردة والجاذبة، فقد شهد العقدان الأخيران ظهور موجات من الهجرة الدولية، وتزايد في الألفية الثالثة الحديث عن الهجرة غير المشروعة، أو الهجرة السرية بعد أن زادت حدتها بوصفها مشكلة مجتمعية، وبوصفها جريمة تنتهك القواعد المنظمة للهجرة بين الدول، وتخترق التشريعات، بسبب تطور وسائل نقل المعلومات وتداولها، فأصبحت تطل علينا الأخبار من حين لآخر عن غرق زورق ما يضم عدة من المهاجرين غير الشرعيين، أو اختفاء سفينة ما تقل عددًا من الصيادين، و...إلخ. وهنا تثار عدة من التساؤلات أعتقد بأنها جديرة بالتقصي؛ من أجل الإجابة عنها مثل: ما هي الأسباب التي تدفع المهاجرين أن

يسلكوا سبلاً غير مأمونة من أجل تأمين حياة أسرته، وكيف به أن يضمن لأسرته حياة أفضل وهو غير متيقن من تأمين حياته خلال رحلة الهجرة، وما مصير أسر المهاجرين.

الهدف من الدراسة

للدراسة هدف عام يتمثل في إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير المشروعة في مصر عن طريق رصدها في أحد المجتمعات المحلية المعروفة بكونها طاردة للسكان، أو تتمتع بمستوى عال للهجرة غير المشروعة، أما الأهداف الفرعية فهي التعرف إلى:

-رؤية المجتمع المحلي، واتجاهاته نحو الهجرة غير المشروعة

-أثر الثقافة المجتمعية في الهجرة غير المشروعة(علاقة تأثير وتأثر)

- الاتجار بالبشر بوصفه جريمة مرتبطة بالهجرة غير المشروعة

- علاقة الهجرة غير المشروعة برأس المال البشري، والاجتماعي

التساؤلات

- ما أسباب الهجرة غير المشروعة

- إلى أي مدى تدعم الرؤية المجتمعية المحلية اتجاهات الهجرة غير المشروعة

- إلى أي مدى تؤثر الثقافة المجتمعية في الهجرة غير المشروعة، وتتأثر بها

- إلى أي مدى تتضمن الهجرة غير المشروعة تأثيرات اقتصادية واجتماعية

- الهجرة غير المشروعة تقليد أعمى أم تخطيط للمستقبل

- إلى أي مدى ترتبط الهجرة غير المشروعة بجرائم مثل: الاتجار بالبشر

- الهجرة غير المشروعة استثمار أم إهدار لرأس المال البشري

الإطار النظري والمنهجية

اعتمد البحث على ثلاثة أطر نظرية، تعد ملائمة-من وجهة النظر الشخصية- لدراسة الموضوع وتحليله وهي؛ نظرية الحاجات الثقافية، ونظرية رأس المال البشري، ونظرية رأس المال الاجتماعي.

أولاً- نظرية الحاجات عند مالينوفسكي

تعبر الحاجات عن مجموعة محددة من الحقائق، ويجب أن تكون العادات، ودوافعها، والاستجابات المتعلمة، وأسس التنظيم مرتبة بحيث تسمح بإشباع الحاجات الأساسية، وتتضمن أوضاع جسم الإنسان إشباع الدوافع البيولوجية في سلسلة من المراحل المتتابعة، وهذه الدوافع عامة، ومشتركة في الثقافات كلها؛ فالدافع يستتبعه فعل يؤدي إلى حالة الإشباع؛ فدافع العطش يستلزم فعلاً هو امتصاص السوائل، ومن ثم يؤدي إلى الارتواء، ويعد الشعور بالنعاس دافعًا يستلزم فعلاً هو النوم، ومن ثم يحدث الإشباع وهو استعادة حالة اليقظة، وبالمثل فإن الجوع دافع يستتبعه ابتلاع الطعام، ومن ثم الوصول إلى حالة الشبع، وهذه الحاجات أساسية، يتشارك فيها البشر، والكائنات الحية الأخرى، وهي حاجات ضرورية؛ من أجل بقاء الفرد والجماعة على قيد الحياة؛ فالفرد تحت ضغط الجوع أو العطش، ربما يأكل نباتات سامة، أو يشرب من ماء البحر، ومن ثم يموت، وأشار "مالينوفسكي" في نظريته الشهيرة عن الحاجات الإنسانية إلى أنواع عدة من الحاجات هي:

١) حاجات أساسية Basic needs

٢) حاجات مشتقة Derived needs

٣) حاجات تكاملية/ ضرورات تكاملية Integrative imperatives

الحاجات الأساسية مثل: الحاجة للطعام، والأمن، والتكاثر، و...إلخ. وهي حاجات ذات طبيعة بيولوجية، وهي حاجات أولية حتمية الإشباع، وترتبط الحاجات الأساسية بالحاجات

الثانوية(المشتقة) والتي أسماها-أيضًا- ضرورات Imperatives وهي ترتبط بالحفاظ على الكيان الثقافي مثل: قواعد السلوك الإنساني، والتنشئة الاجتماعية، وممارسة السلطة، وتتمثل الاستجابات للحاجات المشتقة في الاقتصاد ومؤسسات الضبط الاجتماعي، والمؤسسات التعليمية والسياسية. ويؤكد "مالينوفسكي" أهمية كل من الحاجات الأساسية والمشتقة والتكاملية، فالأولى ضرورية لبقاء الإنسان بوصفه كائنًا حيًا، أما الحاجات المشتقة والتكاملية فهي ضرورية لبقاء المجتمعات الإنسانية.[١]

وتقترح نظرية الحاجات أن البشر جميعهم لديهم حاجات عالمية أساسية محددة، ومن المرجح أن يَحْدُثَ صراعُ إذا ما لم يتم اشباع هذه الحاجات. واقترح "أبراهام ماسلو" التسلسل الهرمي للحاجات بدءًا من الحاجة إلى الغذاء، والماء، والمأوى، يليها الحاجة إلى الحماية والأمن، ثم الحاجة إلى الانتماء، والحب، وتقدير الذات، وأخيرًا الإنجاز الشخصي، وتحقيق الذات. واقترح "ماسلو" في وقت لاحق عام ١٩٧٣م الحاجة إلى التفوق الذاتيSelf-transcendence بوصفه حاجة أعلى من تحقيق الذات في التسلسل الهرمي للحاجات. وحدد John Burton "جون برتون" عام ١٩٩٠م مجموعة من الحاجات عالمية الحدوث من دون أن يعطي أهمية لتسلسلها الهرمي، وتشمل قائمته: عدالة التوزيع، والأمن والحماية، والانتماء، واحترام الذات، وتقدير الذات، والإنجاز الشخصي، والهوية، والأمن الثقافي، والحرية، وفي حين أكد كل من "ماسلو" و"جون برتون" الحاجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، قدم "مارشال روزنبرج" مجموعة جديدة من الحاجات ذات طبيعة نفسية وروحية من بينها الحاجة إلى نزاهة الحبlove integrity والاحتفال، والحداد، والتواصل الروحي، وبالمثل أضاف Max-Neef "ماكس نيف" وزملاؤه فهمهم الفريد لاحتياجات الإنسان واشتمل على الحاجة إلى الابتكار، والحاجة إلى وقت الفراغ والبطالةLeisure and idleness . واقترحت Simon Hertnon "سيمون هرتون" عام ٢٠٠٥م نظرية الحاجات الإنسانية العالمية استنادًا إلى اثنتين فقط من الحاجات هما: البقاء على قيد الحياةsurvival والتحسينBetterment ، ويندرج تحتهم الرفاهية الفيزيقية والعقلية، واحترام الآخرين، وتقدير الذات، والاعتداد بالنفسself-esteem (كل ما هو مطلوب؛ من أجل السعادة)، وبيئة آمنة وصحية، وممارسات إنجابية منطقية، وتقدير الحياة، وفعل الخيرات(كل ما هو مطلوب؛ من أجل الاطمئنانcontentement). ويعبر مفهوم الحاجات الإنسانية عن إطار متطور للبحث عن مفهوم عالمي وأكثر تكاملاً، ويرى منظرو الحاجات الإنسانية لاسيما الذين ربطوا بينها وبين نظرية الصراع، أن هناك حاجات إنسانية human needs ، وهناك مطالب إنسانية human wants، ويرون أن الصراعات الإنسانية تظهر عندما تحبط جهود الناس في تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويقال-أيضًا- أن الصراع والعنف أمران حتميان؛ لأن حاجات الإنسان غير قابلة للتفاوض بشأنها، في حين أن مطالبه تكون محل تفاوض ومساومة، ويعد الخط الفاصل بين الحاجات والمطالب ليس واضحًا كما أنه محل جدال أيضًا.[٢]

تعد حاجات الإنسان مصدرًا قويًا لتفسير السلوك البشري، والتفاعل الاجتماعي؛ فالأفراد جميعهم لديهم حاجات يسعون جاهدين؛ من أجل تلبيتها إما عن طريق اتباع النظام

القائم، وإما عن طريق القيام بدور إصلاحي أو ثوري، ولذا لابد أن تستجيب النظم الاجتماعية للحاجات الفردية، أو أن تخضع لعدم الثبات، والتغيير القسري، الذي ربما يتم بواسطة العنف، والصراع. إذن يحتاج البشر بعض الضروريات؛ من أجل العيش، وتحقيق الرفاهية، وتسمى هذه الحاجات الإنسانية، ويرى منظرو الحاجات أن الصراعات(البسيطة والعنيفة) تحدث؛ بسبب عدم تلبية الحاجات الإنسانية، كما يحدث العنف عندما لا يرى بعض الأفراد أو الجماعات أي وسيلة أخرى لتلبية حاجاتهم أو عندما يكونون في حاجة إلى أن يتم تفهم احتياجاتهم، واحترامها ومراعاتها. يقول "روزنبرج" أن العنف هو تعبير مأساوي عن الاحتياجات البشرية التي لم تُلبَّ، مما يعني أن الأعمال جميعها التي يقوم بها البشر هي محاولات لتلبية احتياجاتهم.[٣]

وأكد مالينوفسكي أن إشباع الحاجات يتسم بطبيعة ثقافية، ويتم بواسطة البناء الاجتماعي؛ إذ تحدد كل ثقافة لأفرادها الوسائل المناسبة لإشباع الحاجات بأنواعها؛ وتعد نظرية الحاجات ضرورية؛ من أجل صياغة تصور واسع للمحددات البيولوجية والثقافية للسلوك الإنساني، كما أنها وسيلة يمكن بواسطتها الاقتراب من المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان الآن والإجابة عن الأسئلة المهمة بشأنها.[٤]

ثانيًا-نظرية رأس المال البشري

وضع آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦م أساسًا ما عرف في وقت لاحق بعلم رأس المال البشري. ويمكن على مدى القرنين التاليين التمييز بين مدرستين فكريتين؛ إذ ميزت المدرسة الفكرية الأولى بين القدرات المكتسبة التي صنفت بوصفها رأس مال بشري، وبين البشر أنفسهم الذين لم تصنفهم بوصفهم رأس مال بشري، وأعلنت المدرسة الفكرية الثانية أن البشر أنفسهم رأس مال. وتستند كل أشكال السلوك الإنساني في نظرية رأس المال البشري الحديثة على المصلحة الاقتصادية الذاتية للأفراد العاملة بحرية في الأسواق التنافسية، وتُستبعد أشكال السلوك الأخرى أو تعامل على أنها تشويه للنموذج.[٥]

رأس المال البشري لأمة ما هو المعارف والمهارات التي تتجسد في الأفراد، والتي تمكنهم من خلق قيمة اقتصادية يمكن أن تكون محددًا أكثر أهمية للنجاح على المدى الطويل. يجب أن تستثمر هذه المعارف والمهارات، وتوظف بشكل فاعل من أجل أن تنتج عوائد للأفراد، وللاقتصاد ككل، ويعد رأس المال البشري أمرًا بالغ الأهمية ليس فقط لإنتاجية المجتمع، ولكن أيضًا لعمل المؤسسات السياسية والاجتماعية والمدنية، ومن ثم فإن فهمه أمر غاية في الأهمية فيما يخص أصحاب المصلحة.[٦]

وبمعنى آخر يعبر رأس المال البشري عن مجموعة من الموارد الجماعية غير المادية(المعارف، والمواهب، والمهارات، والقدرات، والخبرات، والتدريب، والحكمة) التي يمتلكها الأفراد والجماعات داخل مجموعة سكانية معينة، ويمثل تراكم هذه الموارد شكلًا من أشكال الثروة المتاحة للدول، والمنظمات؛ تمكنها من تحقيق أهدافها، ومن ثم ينظر لرأس المال البشري بوصفه أداة لتوليد الثروة، ومواردًا لتحقيق الرفاهية.[٧]

ترتكز نظرية رأس المال البشري بوصفها مفهومًا علميًا على تحليل أعمال ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، والماركسية، أوالاقتصاد السياسي الكلاسيكي الجديد. وقد استخدم W.Petty لأول مرة مدخل القيمة لتقييم الشخص، وتقدير الثروة الوطنية لإنجلترا، وقدم أول محاولة لتقدير عدد سكان البلاد، وصاغ "آدم سميث" مصطلح "الرجل الاقتصادي"، وأبرز مفهوم الإنتاجية، وقسمها إلى منتجة وغير منتجة، وأكد "ديفيد ريكاردو" الحاجة إلى تنظيم الأجور داخل السوق، ونظر"جون ستيوارد ميل" J.S. Mill في مشكلة تكلفة العمل والطلب عليه، والاختلافات في الأجور، والعمالة المنتجة وغير

المنتجة، وتنظيم الأجور، وإعانة الفقراء، و... الخ. وتوسع "كارل ماركس" في مفهوم الطبيعة المزدوجة للعمل، وقسمها إلى مجردة، وملموسة، وأعطى وصفًا مفصلاً لمفهوم "العمل" ، وأشار إلى أن القوى العاملة بوصفها جزءً من رأس المال الذي يتجسد في في عملية التصنيع، تتغير قيمتها، وأرجع "كارل ماركس" ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لرأس المال. وأوضح A. Marshall مسألة الفروق في الأجور، وذكر أن ذلك يتوقف على صحة الموظفين، وقدراتهم، ومهاراتهم، فضلًا عن الوقت الذي يقضونه في التدريب. واستخدم "بيجو" A.C. Pigou مفهوم "رأس المال البشري" في سياق تبرير الحاجة إلى الاستثمار في الناس، ووضع الأسس النظرية لدراسة دوافع الاستثمار في رأس المال البشري، وخصائصه، ولاحظ "كلارك" J.B. Clark أن قيمة اليد العاملة الماهرة أعلى بكثير من غير الماهرة، وأثبت S.G. Strumilin عام ١٩٢٤م القيمة الاقتصادية لمهارات العمل بوصفها أكثر العوامل، واهتم بحساب كفاءة الاستثمار في التعلم للفترة ١٩١٨-١٩٢٣، وقارن فاعلية الاستثمارات في التعلم، معتمدًا في ذلك على مستوى التعليم. قسم "شولتز" T.W. Schultz رأس المال إلى نوعين؛ رأس مال بشري، ورأس مال مادي، وأثبت الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري؛ للحصول على الإيرادات في المستقبل. وأثبت"بيكر" G.S. Becker أن رأس المال البشري يصنف في الفئة الاقتصادية، وحدد الاستثمار الخاص والعام في البشر، وأجرى دراسة عن مردودية التعليم، وسلط الضوء على الجوانب الاستثمارية لسلوك الوكلاء في سوق العمل، و... إلخ. وأجرى"مينسر" J.A. Mincer تحليلاً تجريبيًا؛ لإعادة توزيع الدخل، وشرح الاختلافات فيه، وعدم المساواة، وعدم التكافؤ في إيرادات العمال، وتفسير صيغة المكاسب المرتبطة بالعمر، وتفسير الاختلافات فيها..[٨]

ويرى (Mihai Chirila) أن مفهوم رأس المال البشري فرض في علم الاقتصاد الحديث خلال ستينيات القرن العشرين عن طريق أعمال Theodore Schultz ثيودور شولتز، وإسهام Gary Stanley Beker جاري س. بيكر" .[٩] فقد صاغ الاقتصادي الأمريكي "ثيودور جورج شولتز" في أوائل ستينيات القرن العشرين مصطلح رأس المال البشري؛ للإشارة إلى "المخزون من المعارف والمهارات التي يمتلكها العمال". كما أسهم تلميذه الأمريكي "جاري س. بيكر" في تشكيل نظرية رأس المال البشري، إذ عالج رأس المال البشري بوصفه؛ نتيجة لعملية الاستثمار، وأشار إلى أن اكتساب المعرفة الإنتاجية أمر مكلف، وخلص "جاري بيكر" إلى أن الجهات الفاعلة لن تقدم على هذه الاستثمارات إلا إذا كان المتوقع على المدى القصير يتجاوز التكاليف المرتبطة باكتساب المهارات، وتعتمد الاستثمارات في رأس المال البشري على تكاليف اكتساب المهارات والعائدات المتوقع اكتسابها؛ ويمكن للعائلات أن تؤثر في هذه المتغيرات؛ فالعائلات الأكثر ثراء، على سبيل المثال، يمكن أن تقلل من تكاليف اكتساب رأس المال البشري لأطفالهم عن طريق دعم تكاليف تعليمهم وتدريبهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للوالدين الأغني والأفضل تعليمًا أن يقوموا بتشكيل أذواق الأطفال وتفضيلاتهم عن طريق غرس احترامًا عاليًا للتعليم في

نفوسهم، وتعزيز الرغبة في الأداء الجيد في المدرسة. وهذا يترجم إلى ارتفاع نسبي لمعدل العائد من اكتساب المعرفة والمهارات بالمقارنة بالأطفال من الأسر الأقل حظًا؛ وهكذا، يؤدي الآباء، وأولياء الأمور دورًا أساسيًا في خلق مزايا لأطفالهم عن طريق تشجيعهم على اكتساب أسهم كبيرة من رأس المال البشري الذي له قيمة في أسواق العمل وهذه هي الغاية النهائية، وقدم "بيكر" تمييزا مهمًا بين رأس المال البشري العام (والذي تقدر قيمته بواسطة أصحاب العمل المحتملين جميعهم) و رأس المال البشري الخاص بمؤسسة محددة (الذي ينطوي على المهارات والمعارف التي لها قيمة إنتاجية في شركة معينة واحدة فقط) وأوضح أن التعليم النظامي ينتج رأس المال البشري العام، في حين أن التدريب في مجال العمل عادة ما ينتج النوعين كليهما. ولفهم الاستثمارات في رأس المال البشري من وجهة نظر الموظفين، وأرباب العمل، لا بد من الالتفات إلى الحوافز المختلفة المرتبطة بها؛ ففي الحالات جميعها، يكون أرباب العمل غير راغبين في توفير المهارات العامة للموظفين؛ لأنه من الممكن أن يستخدموها في الشركات الأخرى، وعلى العكس من ذلك؛ فالموظفون هم أقل ميلًا للاستثمار في رأس المال البشري لشركة معينة من دون توافر أمن وظيفي كبير، وتكمن هذه القضايا في قلب الكثير من التحليلات المعاصرة لعلاقات العمل.[١٠]

وذكر "جاري بيكر" عام ١٩٦٤م، أن استثمار الفرد في التعليم والتدريب مماثل لاستثمار الشركة في الآلات، أوالمعدات الجديدة. ونظر "بيكر" للأسرة بوصفها مصنعًا؛ ينتج السلع والخدمات مثل: وجبات الطعام والمأوى ورعاية الأطفال، وطبق نظريات الإنتاج على سلوك الأسرة، وكان قادرًا على وضع توقعات حول حجم الأسرة، والطلاق، ودور المرأة في مكان العمل، وركز في الأعمال اللاحقة على موضوعات مثل: السلوك الإجرامي والإدمان.[١١]

وبصفة عامة اقترنت نظرية رأس المال البشري بإسهامات كل من "ثيودور شولتز" ، و "جاري بيكر"، و"مينسر" Mincer ويتحدد رأس المال البشري وفق هذه النظرية من عناصر فطرية، وأخرى مكتسبة، فيتضمن من جهة مجموع العناصر المشروطة وراثيًا، والمتلقاة من الأسلاف، والتي تتحكم مثلاً فى احتمالات الإصابة بمرض ما خلال مرحلة عمرية ما، كما يشتمل من ناحية أخرى على مجموع الكفايات والقدرات الكفيلة بإنتاج دخل ما، وهذا يتطلب استثمارات في التعليم والتكوين، وكذا في الوقت المخصص للأبناء من قبل الآباء، والرعاية والعلاجات الطبية المقدمة لهم، ومستوى ثقافة الآباء، وأنماط العلاقات معهم، ومع كل الراشدين، والآخرين عمومًا.[١٢]

ثالثًا- نظرية رأس المال الاجتماعي

يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى طبيعة الروابط التي تجمع بين الأفراد والمجموعات البشرية داخل المجتمع، ومن ثم فهو يشكل سليلاً منطقيًا للنظريات الاجتماعية التي حاولت أن تفهم الخصائص المميزة للتجمعات البشرية عبر التاريخ وتفسرها، فهو يرتبط بمفهوم العصبية عند ابن خلدون، وبنظرية العقد الاجتماعي عند هوبز، وبأشكال التضامن الاجتماعي عند "دوركيم"، كما يضرب بجذوره في الدراسات السسيولوجية والأنثروبولوجية حول التحضر والتغيير الاجتماعي، غير أن الصياغة الصريحة لهذا المفهوم ترتبط بالأبحاث حول قضايا التنمية الاجتماعية والسياسية.[١٣]

أبعاد رأس المال الاجتماعي

يتضمن مفهوم رأس المال الاجتماعي إمكانات الأفراد لتأمين فوائد وابتكار حلول للمشكلات عن طريق عضويتهم في الشبكات الاجتماعية، ويتضمن ثلاثة أبعاد هي:

١) شبكات مترابطة من العلاقات بين الأفراد والجماعات (العلاقات الاجتماعية أو المشاركة الاجتماعية)، وقد تحدث المشاركة الاجتماعية في الساحتين السياسية والمدنية أو الدينية، أو حتى في مكان العمل، ويُولي العلماء أهمية كبيرة لبناء رأس المال الاجتماعي عن طريق العلاقات الاجتماعية غير الرسمية مثل: التفاعل داخل الأسرة ومع الأصدقاء والجيران. ويمكن تعزيز رأس المال الاجتماعي أيضا عن طريق شبكة الإغلاق network closure التي تضم أفرادًا يعرف بعضهم بعضًا؛ مثل: الجيران، والشركاء التجاريين، وآباء وأمهات الأطفال من السن نفسها، و...إلخ.

٢) مستويات الثقة التي تميز هذه العلاقات؛ فوجود درجة عالية من الثقة بين المشاركين في الشبكة يعزز الشعور بالالتزام المتبادل، وتسمح لهم بأن يكونوا أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المشتركة.

٣) الموارد أو الفوائد التي اكتُسبت، ونُقلت بفضل العلاقات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية على حد سواء، وقد تبين أن رأس المال الاجتماعي ذو أهمية كبيرة لرفاهية المجتمع ووجوده، وقد بينت الدراسات أن مستويات رأس المال الاجتماعي ترتبط بمستويات التوظيف في المجتمعات المحلية، والأداء الأكاديمي، والصحة البدنية للفرد، والنمو الاقتصادي، والمهاجرين والمشاريع العرقية.[١٤]

أهمية رأس المال الاجتماعي؛ حدد "روبرت بوتنام" أهمية رأس المال الاجتماعي في

- يُسهل رأس المال الاجتماعي الحصول على المعلومات الكاملة، والوصول للأهداف، ومن ثم فإنه يسهم في تحسين حياة الأفراد الاجتماعية والنفسية والبيولوجية.
- يؤثر في العلاقات البشرية والاقتصادية داخل المجتمع، ويحسن الوعي بأعمال الناس وثقتهم بأعمال الآخرين، ويعد عنصرًا فاعلًا في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عن طريق المشاركة الفاعلة للشبكات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.
- يؤدي إلى احترام التفاعل الاجتماعي، وتماسك المجتمع، ويسهم في تحديد هوية المجتمع، ويحافظ عليها.
- يعد مقياسًا للسعادة لدى الأفراد، ولشعورهم بالتوافق النفسي والاجتماعي، ويدعم احساسهم بالرفاهية
- يدعم الانتماء اجتماعيا وثقافيًا واقتصاديًا، ويبني ثقافة المجتمع المدني، وثقافة التطوع[١٥]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد ثبت أن زيادة مستويات رأس المال الاجتماعي؛ تؤدي إلى خفض معدلات الجريمة في المجتمع، وتفيد نظرية الفوضى الاجتماعية في توضيح العلاقة بين رأس المال الاجتماعي، والجريمة. وباختصار، فإن بعض السلبيات مثل: الحرمان الاقتصادي، والسكن في المساكن المرتفعة، وعدم تجانس السكان؛ تعيق قدرة السكان على أن تكون فاعلة لصالح مجتمعهم وفرض السيطرة الاجتماعية الفاعلة، وعندما تكون المجتمعات مجزأة اجتماعيًا، فهي تتصف بدرجة منخفضة من المشاركة الاجتماعية، ودرجة منخفضة من الثقة المتبادلة. فالشبكات الاجتماعية المبتورة لا تساعد على صياغة مفاهيم وأفكار واضحة حول القيم والمشاكل واحتياجات المجتمع، وأنها في الواقع قد تضعف الرقابة، وغيرها من أنواع الرقابة الاجتماعية؛ غير الرسمية، وقد أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن رأس المال الاجتماعي يمكن أيضًا أن يرتبط ببعض الخصائص السلبية؛ فعلى الرغم من أن بعض أشكال رأس المال الاجتماعي لها نتائج إيجابية لفئات اجتماعية

معينة، يمكن للأشكال نفسهت أن تؤثر سلبًا في المجموعات الأخرى. على الرغم من أن شبكة محكمة من الممكن أن تحقق بعض الغايات لأعضائها، فهذا التماسك الداخلي قد يقيد دخول غير الأعضاء، ولا يحقق لهم فوائد فقد يُنتج الترابط القوي ضغطًا اجتماعيًا مفرطًا من أجل تأمين توافقها، ومن ثم يترتب على ذلك تقويض الحريات الشخصية؛ ويكون لدى الأعضاء الأغلبية فرصة لتحقيق أجندتهم الخاصة، في حين أن الأفراد الذين يفشلون في الانصياع للقواعد يمكن أن يجدوا أنفسهم في موقف الغرباء.[١٦]

يرجع الفضل في السنوات الأخيرة إلى كل من Robert David Putnam "روبرت بوتنام"، و James Coleman "جيمس كولمان" ، وPierre Bourdieu "بيير بورديو" في جلب مصطلح "رأس المال الاجتماعي" على الساحتين العلمية والبحثية ، لاسيما في العقود الأخيرة؛ إذ نظر "بوتنام" لرأس المال الاجتماعي على أنه "مجموعة من الرابطات الأفقية بين الناس والتي تشجع التعاون؛ من أجل المنفعة المتبادلة للمجتمع". ووسع "كولمان" لاحقا هذا التعريف الضيق ليشمل العلاقات الرأسية التي تمتاز ببنية هرمية وتوزيع غير متكافئ للسلطة، ثم تطور فيما بعد؛ ليشمل العلاقات المؤسسية الرسمية، والأبنية مثل: الحكومة، والنظام السياسي، والنظام القانوني، والنظام القضائي.[١٧] ، وقدم "بيير بورديو تعريفًا لرأس المال الاجتماعي مفاده: "أنه كم الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها عن طريق امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم، والوعي المتبادل، وذلك في إطار الانتماء لجماعة ما، بما يمنح كل عضو من أعضائها سندًا من الثقة والأمان الاجتماعي.[١٨] وميز"بيير بورديو" بين الأشكال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لرأس المال، ووضح كيف كانت متميزة عن بعضها بعضًا وفق مدى سهولة انتقالها، وأضاف فكرة أن رأس المال يمكن تحويله من شكل إلى آخر، وأن عملية التحويل هذه تستخدم بواسطة الأفراد والفئات الاجتماعية؛ لضمان إعادة إنتاج رأس المال.[١٩]

ولقد اهتم عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" في تحليلاته برأس المال الاجتماعي والثقافي، وربط بينه وبين التحليل الطبقي، ونظر"بيير بورديو" لرأس المال الاجتماعي والثقافي بوصفه رصيدًا من العلاقات والرموز يتقابل ويتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي، ورأس المال الاجتماعي والثقافي رصيد قابل للتداول، والتراكم، والاستخدام مثله مثل رأس المال المادي. فالفرد عندما ينشيئ شبكات اجتماعية، أو ينضم إلى عضوية أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنه إنما يُكَوّن لنفسه زادًا اجتماعيًا ورصيدًا ثقافيًا يعضد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة، ومن ثم تظهر إمكانية تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رصيد مادي، تمامًا كما يحدث أن يتحول رأس المال المادي إلى رصيد اجتماعي.[٢٠]

أكد Robert David Putnam في كل من كتابيه الأكثر تأثيرًا أولهما بعنوان "Making Democracy Work" عام ١٩٩٣م، والثاني بعنوان "Bowling Alone" عام ٢٠٠٠ م على أن وجود مجتمعات قوية ومزدهرة يرتكز على علاقات المجتمع، والثقة المتبادلة، وما وصفه ب "رأس المال الاجتماعي". لاحظ "روبرت بوتنام" أن في المجتمعات التي لديها شبكات اجتماعية عميقة، يميل الناس للانخراط في أعمال متبادلة سواء أكانت خدمة أم مساعدة معتمدين في هذا على فهم ضمنيّ بأن الفائدة التي تنتقل من شخص إلى آخر سيتم إرجاعها بالنوع نفسه في المستقبل. وخلصت أبحاث "روبرت بوتنام" إلى ملاحظة وصفها بالمؤلمة هي: أن الولايات المتحدة شهدت انخفاضًا كبيرًا في مستوى

المشاركة المدنية منذ ستينيات القرن العشرين؛ ونتيجة لهذا الانخفاض، حدث انعدام ثقة على نطاق واسع في مؤسساتها الديمقراطية من قبل الشعب الأمريكيّ، وقال "بوتنام": إن هذه المشكلة غير قاصرة فقط على المجال السياسيّ، وذكر أن عدم قدرة الأمريكيين على الاتصال مع الأصدقاء، والأسر والمجتمعات الممتدة، لها أيضا تأثير في صحتهم، وإنتاجيتهم، وسلامتهم العامة، وشارك في عام ٢٠١١ م ديفيد كامبل، في دراسة نالت إعجاب النقاد عن الدين في الولايات المتحدة المعاصرة وأثره في رأس المال الاجتماعيّ.[٢١]

وينظر لرأس المال الاجتماعي على أنه مرادف موضوعي لجملة التفاعلات التي تربط بين الناس وبين الأمور الحياتية العادية، كما يعكس العلاقات البشرية والدفء العاطفي الذي يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة الواحدة، ويعكس أيضا الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الناس في وحدة إنسانية واحدة، ويختلف مفهوم رأس المال الاجتماعي عن رأس المال المادي؛ فالأول يعبر عن جملة العلاقات البشرية بين أعضاء مجتمع ما بلحظة زمنية ما، في حين أن رأس المال المادي قد يتضمن أصول إنتاجية؛ ملموسة وغير ملموسة مثل: الشهرة، ورأس المال البشري.[٢٢]

ويرى بعض العلماء أن رأس المال الاجتماعي يتألف من مجموع أنماط العلاقات التي يرتبط بها الفرد، والتي يستطيع الإفادة منها واستخدامها أو توظيفها لمصلحته، في حين ينظر إليه آخرون على أنه مجموعة من الآليات التي عن طريقها يمكن لجماعة معينة أن تتخذ لنفسها نمطًا معينًا من القيم والسلوكيات تنفرد به، وتفرضه على أعضائها، مما يعني ضمنًا استبعاد الجماعات الأخرى بصرف النظر عن طبيعتها أو وظيفتها في البناء الاجتماعي، وهناك من يذهب أبعد من ذلك فيعد ملامح الحياة كلها أشكالًا من رأس المال الاجتماعي، في الوقت الذي يرى فيه بعضهم الآخر أن المفهوم مبهم وشديد المرونة والاتساع والتجريد، ويدور حول شيء غير ملموس وغير عياني، ولا يمكن فهمه إلا في ضوء السياق الاجتماعي.[٢٣]

ورأس المال الاجتماعي جزء لا يتجزأ من رأس المال البشري أو الإنساني. وتتأسس هذه النظرة على على اعتبار أن ما يملكه الفرد من رصيد شخصي أو اجتماعي يشكل في النهاية رصيدًا إنسانيًا كليًا، وترتكز بحوث رأس المال البشري على التعليم، والتدريب والأنشطة التي تؤهل الفرد؛ لأن يكون على درجة عالية من الكفاءة، وتركز بحوث رأس المال الاجتماعي على الجوانب الاجتماعية المختصة بالقيم والعلاقات الاجتماعية، بوصفها لا تقل أهمية عن الجوانب الشخصية، بل ربما تكون أكثر أهمية؛ لأنها تؤثر في اختيارات الأفراد تأثيرًا مباشرًا. من هنا يمكن الإشارة إلى المفهوم الواسع لرأس المال الاجتماعي الذي يشير ليس فقط إلى الشبكات الاجتماعية ومجموعة القيم الحديثة مثل: الثقة والتسامح والاعتراف بالآخر، بل يشمل البيئة الاجتماعية والإنسانية الأوسع التي ترتبط بالواقعية التي يعيش بها الأفراد، والتي يبنون بها حياتهم.[٢٤]

نقد مفهوم رأس المال الاجتماعي

هناك بعض الأبحاث تقول أن مصطلح "رأس المال الاجتماعي" هو مصطلح غير مناسب، وغير مؤهل ليمثل نظرية تخضع للبحث العلمي التجريبي، وترى أن العبارة مهينة للكرامة البشرية، ومتناقضة، وعفا عليها الزمن؛ مما يجعلها غير صحيحة، وحتى غير أخلاقية، ومن المستحسن أن يستبدل مفهوم "رأس المال الاجتماعي" والمفاهيم الأخرى المرتبطة به مثل: "رأس المال البشري"، بمصطلحات أخرى أكثر إنسانية، وأكثر ملاءمة ووضوحًا لبناء نظرية وبحوث تجريبية، وأنه من الأفضل الإبقاء على عبارة "الشبكات

الاجتماعية" بوصفها اسمًا عامًا لهذه العملية؛ وعند محاولة قياس المفاهيم ذات الصلة بالشبكات الاجتماعية، يجب على الباحثين تحديد أسماء المتغيرات المحددة الأكثر ملاءمة للقياس العلمي المناسب لمجالات البحث. وهنا يشار إلى المثال؛ إذا دُرس "الأصدقاء" بوصفهم مساعدين في الشبكة الاجتماعية، يمكن أن يستخدم "الأصدقاء" بوصفهم متغيرًا، ولكن تحت أي ظرف من الظروف لا ينبغي أن يُشار للأصدقاء، أو أي أشخاص آخرين، بوصفهم "رأس المال".[٢٥] وأشار "كولمان" إلى أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون بلا جدوى أويتضمن تأثيرات ضارة في المجتمع ككل[٢٦].

المنهجية:

سعى البحث للإجابة عن تساؤلاته بواسطة الاعتماد على الطريقة الأنثروبولوجية؛ فصُمِّم دليل العمل الميدانيّ، واشتمل على التساؤلات جميعها الرئيسة والفرعية المختصة بالدراسة الميدانية؛ وتم في الدراسة الاستطلاعية زيارة مركز المعلومات بمركز ومدينة رشيد وتم فيها الحصول على البيانات الرسمية والموافقة على إجراء الدراسة الميدانية بالقرية، وأجريت زيارة لمركز الخدمات بقرية البرج وعقد عدة من المقابلات مع المسئولين به، وبواسطته تم التعرف إلى عدد من المبحوثين لإجراء المقابلات المتعمقة الفردية والجماعية، وتدعيمًا لعمق الدراسة الميدانية طُبقت طريقة دراسة الحالة إذ اختيرت حالة واحدة لشاب خاض تجربة فاشلة الهجرة، إذ اعتقل، ورُحِّل بعد أن تبين للمسئولين في اليونان أن عمره أكثر من سبعة عشر عامًا، وحالة أخرى لشاب آخر هاجر مع الشاب الأول نفسه ولكنه نجح في دخول اليونان والاستقرار فيها؛ لأنه أقل من سبعة عشر عامًا. واعتمدت الدراسة على الملاحظة البسيطة والمتعمقة وإجراء مقابلات متعمقة للكشف عن النقاط الجزئية والأكثر دقة التي يمكن أن تُفيد في تحليل نتائج البحث واستخلاصها. من ثم كان الاعتماد على طريقة التحليل الوصفيّ، والكيفيّ للبيانات.

التعريف بمجتمع البحث

اعتمد البحث على دراسة ميدانية تركزت في أحد المجتمعات المحلية، وهي قرية برج رشيد إحدى قرى محافظة البحيرة التابعه لمركز ومدينة رشيد؛ تقع قرية برج رشيد على الضفة الغربية لفرع رشيد عند مصب النيل في البحر المتوسط على مسافة ٧٣ كم تقريبًا من شمال شرق الإسكندرية، يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط ، ومن الجنوب مدينة رشيد، ومن الشرق الضفه الغربية لفرع النيل لرشيد، ومن الغرب، البحر الأبيض المتوسط (موقع شركة بترول رشيد بإدكو). وقد أدى الموقع الجغرافي للقرية عند مصب النهر المسمى باسمها منذ القدم إلى زيادة أهميتها التجارية؛ إذ بلغت ذروتها في العهد العثماني وكانت برج رشيد في هذا الوقت تابعة لمحافظة رشيد و عندما قلت أهميتها بعد تحول طريق التجارة عنها ألغيت محافظة رشيد، وصارت مركزًا منذ ١٨٩٦م. تمتاز هذه القريه بمزايا عديدة؛ فهي تقع على أطراف محافظة البحيرة من ناحية البحر المتوسط ونهاية نهر النيل؛ إذ يوجد بها ملتقى البحرين الذي ذكره الله تعالى في القرآن، ولذلك تتميز القرية بجوها الساحر. يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠% من جملة عدد سكان مركز ومدينة رشيد. تعد قلعة قايتباي من أهم الأماكن الأثرية بها، ويمارس أهل القرية عدة من الأنشطة الاقتصادية مثل: صناعة الأقفاص و صناعة المراكب، ويعمل معظم أهل القرية بالصيد، والزراعة، ومن أهم المحاصيل الزراعية: القمح، والأرز، والفاكهة(التمر، والجوافة، والبرتقال، والتفاح)

الخدمات الاجتماعية ببرج رشيد

فيما يختص بالخدمات التعليمية يوجد ٣ مدارس بمرحلة رياض الأطفال بها ٩ فصول،

و٤ مدارس بالمرحلة الابتدائية بها ٤١ فصل، ومدرسة واحدة بالمرحلة الاعدادية بها ١٥ فصل، وكلهم بحالة جيدة، ولا يوجد مدارس بالمرحلة الثانوية ؛ إذ يفيدون من المدارس الثانوية (عام-فني)المجاورة بمدينة رشيد، وفيما يختص بالمدارس الأزهرية فتقتصر على مرحلتي رياض الأطفال(مدرسة واحدة)، والابتدائية(مدرسة واحدة) فقط. أما فيما يختص بالخدمات الصحية فتوجد وحدة صحية واحدة ومعمل تحاليل طبية وعدد(٧) صيدليات وتؤدى الخدمات الصحية الكبرى في مركز ومدينة رشيد التي تعاني بدورها من عدة من المشكلات منها:

١) نقص الحضانات سواء أكانت على مستوى الخدمة الصحية في العام أو الخاص
٢) نقص غرف العناية المركزة بالمدينة والقرى على مستوى رشيد العام ومستشفى باشا ومركز إدفينا
٣) نقص العمالة الصحية الفنية والتمريض بالمستشفى بالقطاع الخاص مع كثرة المعامل والتحاليل والعيادات الخارجية بشكل كبير، ولا توجد بمركز رشيد مراكز متخصصة

وفيما يختص بالخدمات الدينية فيوجد عدد(٧) مساجد حكومية، و(١٠) مساجد أهلية، و(٣) زوايا، وتوجد مشكلات متعلقة بالخدمات الدينية تختص بنقص الدعاه والخطباء بالمساجد لاسيما في القرى وأطراف المدينة، وكذلك نقص واضح في العمالة بالمساجد ومقيمي الشعائر[٢٧]

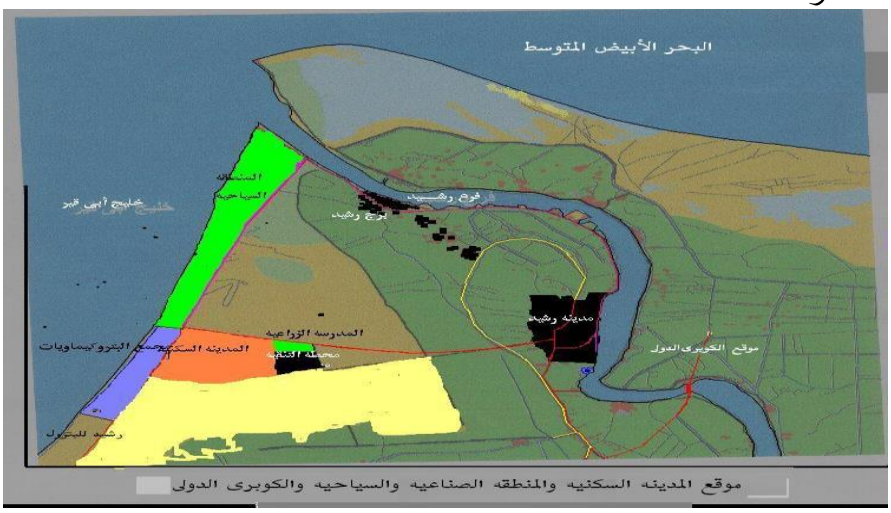

خريطة توضح موقع قرية برج رشيد

الإطار الزمنى لإجراء البحث والدراسة الميدانية

استغرق الإطار الزمني للدراسة الفترة الممتدة من أوائل عام٢٠١٦ م، وحتى نهاية يناير ٢٠١٧م أي فترة تزيد قليلاً عن العام انقسمت إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى**: ملاحظة الواقع الاجتماعي وما يتضمنه من الكثير من حوادث غرق مراكب الهجرة غير المشروعة، وملاحظة استمرار حدوث الظاهرة بالرغم من المخاطر العديدة التي تتضمنها، والظروف القاسية التي يتعرض لها المهاجرون، وكذلك ما يُتداول بين الباحثين والمتخصصين أو حتى عامة الناس حول تدني الظروف الاقتصادية، ونقص الحاجات الإنسانية، وحلم الثراء السريع الذي يراود الشباب بوصفهم الفئة الأكثر إقبالًا على الهجرة غير المشروعة وفي الأحوال كلها كان يُشار إلى أهمية دور الدولة في توفير

فرص العمل، وضعف دورها في مراقبة الحدود البحرية ومراقبة سماسرة الهجرة من التجار والمندوبين والميسرين وغيرهم ، كما كان دائمًا ما يُثار الجدل حول ماهية المسئول تزايد موجات الهجرة غير المشروعة، فيُشار أحيانًا إلى الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية ، وأحيانًا أخرى إلى المهربين من التجار والسماسرة، وأحيانًا ثالثة إلى الإمكانات الهائلة للتواصل عبر العالم التي أتاحتها شبكة المعلومات الدولية وتطبيقاتها العديدة؛ مما يثير الرغبة في استكشاف هذه المعضلة، واستيضاحها مع إلقاء الضوء على دور الثقافة المجتمعية في دعمها أو تقويضها

- **المرحلة الثانية:** مرحلة قراءة متخصصة في مجال الهجرة غير المشروعة، وفي الإطار النظري وقد استغرقت المرحلة ثلاثة أشهر من (مارس- مايو عام ٢٠١٦م) تبلورت خلالها الفكرة، وصيغت خطة البحث وعناصره ودليل العمل الميداني، والحصول على الموافقة من الجهات الرسمية.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الدراسة الاستطلاعية والمركزة، استغرقت الدراسة الاستطلاعية ستة أسابيع من منتصف مايو وحتى نهاية يونيو وبدأت الدراسة الميدانية المركزة في الفترة من منتصف يونيو عام ٢٠١٦ م وحتى نهاية ديسمبر من العام نفسه (حوالي سبعة أشهر) أجريت المقابلات المتعمقة مع كل حالة، ودُوِّن محتوى المقابلات وحُدِّدت الموضوعات التي لم تستكمل، وبعد الانتهاء من المقابلات كلها فُرِّغت البيانات وحُصرت الاستجابات المختصة بجميع الحالات في موضوعات البحث كلها وتساؤلاته تمهيدًا للتحليل الميداني المركز ، وتخلل هذه المرحلة استكمال الإطار النظريّ للبحث، ومنذ نهاية ديسمبر عام ٢٠١٦م وحتى نهاية يناير عام ٢٠١٧ م كانت مرحلة التحليل والتفسير وكتابة النتائج واستغرقت مدة شهر.

الهجرة غير المشروعة؛ المفهوم، والدوافع، والآثار:

كلمة هِجْرة في قاموس المعاني؛ اسم، والجمع هِجرات، والهجْرة تعني الخروج من أرض إلى أخرى، كما تعني انتقال الأفراد من مكان لآخر؛ سعيًا وراء الرزق، والهجرة الوافدة هي الانتقال من بلد لآخر؛ بقصد المعيشة، والإقامة فيه بصفة دائمة. وللهجرة معنى اقتصادي يراد به هجرة العمالة، أو رأس المال باتجاه مناطق الرخاء والاستقرار الاقتصادي، ولها معنى سياسي يقصد به انتقال شخص من بلد إلى بلد جديد، وهو ليس مواطنًا فيه؛ ليعيش هناك بصفة دائمة.[٢٨]

كما تأتي الهجرة من الكلمة اللاتينية "Migrare " وهو مصطلح يصف عملية تنقل السكان داخل حدود الدولة أو ما وراء الحدود. واستخدم المصطلحemigration ؛ لوصف حركة رحيل من بلد من أجل الإقامة في بلد آخر. على العكس، عندما تتم الحركة من أجل دخول بلد ما، فالمصطلح المستخدم هو immigration. ويعرف الإسباني "فيليبي فاسكيز ماتيو" الهجرة بأنها أية حركة للأشخاص سواء أكانت واعية أوطوعية من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر لأسباب مختلفة، وللعمل أيضًا.[٢٩]

ومصطلح الهجرة بالمعنى الواسع يعني تغييرًا دائمًا، أو شبه دائم في الإقامة، ويشمل المستوطنين الدائمين، أو المهاجرين، والعمال المؤقتين، وطالبي اللجوء، والطلاب، والوافدين الذين لا يحملون وثائق؛ بهدف تسوية على المدى القصير، أو على المدى الطويل، ويستثنى من هذا التعريف السياح، والزوار لفترة قصيرة، وأعضاء السلك الدبلوماسيّ.[٣٠]

وتعرف المنظمة الدولية للهجرة ظاهرة الهجرة بأنها "تنقل شخص أو مجموعة أشخاص، سواء أكان بين البلدان، أم داخل البلد نفسها بين مكانين فوق ترابه. ويشمل مفهوم الهجرة أنواع تنقلات الأشخاص جميعهم بتغيير محل الإقامة المعتاد، أيًا كان سببها، وتركيبتها، ومدتها". وليس هناك تعريف متعارف إليه عالميًا لمفردة "المهاجر"؛ إذ تستخدم عادة حينما يتخذ الشخص المعنيّ بالأمر قرار الهجرة بحرية، وبمحض إرادته؛ لأسباب تتعلق ب" إرضاء الرغبات الشخصية، ومن دون تدخل من عامل خارجي يحمله على اتخاذ قرار الهجرة". ويشير مصطلح الهجرة إلى أشخاص ينتقلون إلى بلد آخر أو منطقة أخرى؛ بهدف تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، ومستقبلهم، أو تحسين ظروف أسرهم.[٣١]

إن الهجرة التي تعرف بأنها انتقال فرد من أرض إلى أخرى مع نية الإقامة بها بصفة دائمة، أو مؤقتة ذات طابع متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار كل من البعد الإنساني(حالة الأشخاص المتنقلين وأحوال الشتات)، والبعد المكاني(مجال الهجرة ومفهوم التنقل وشبكات الهجرة)، والبعد الزمني(طبيعة الإقامة من كونها أكثر استمرارية أو أقل)، والبعد التنظيمي(إدارة الهجرة موضحًا بذلك أنماطها؛ مشروعة أو غير مشروعة، وتلك المتعلقة بالتنمية والاندماج والهجرة عبر الدول)، والبعد الثقافي(التعددية الثقافية وتداخل الثقافات). [٣٢]

ويشير المعنى الاجتماعي للهجرة بأنها عملية انتقال فيزيقي لفرد، أو لجماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد، أو خارجها، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة، أو بغير إرادتهم، وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسرًا، كما قد تكون على نحو دائم أو مؤقت، وترتبط الهجرة بعدة مفهومات قد تبدو مشابهة لها، ولكن يوجد بينهم حدود فاصلة ومنها مفهوم التنقل، إذ إن المهاجر يختلف عن المتنقل، كما يختلف التنقل الاجتماعي عن الهجرة؛ فالتنقل الاجتماعيsocial mobility يعد من قبيل تغير للمركزين الاجتماعي والاقتصادي، وربما يتم هذا داخل منطقة واحدة في المجتمع من دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى. أما الهجرة بوصفها تغيرًا فيزيقيًا في مكان الإقامة المعتاد، ومن ثم فهي تحدث تغييرًا جذريًا في حياة المهاجر، وتنطوي بداخلها على عملية التنقل الاجتماعي؛ إذ يحقق المهاجر في أثناء وجوده في المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية، ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية لم تكن له في بلد المنشأ.[٣٣]
إذن تختلف الهجرة عن التنقل؛ فالهجرة قد تتضمن بين طياتها التنقل الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن مكتسبات الهجرة الناجحة، في حين قد يحدث التنقل والحراك الاجتماعي للفرد من دون اللجوء للهجرة، وبفعل عوامل أخرى مثل التعليم، والطموح، وغيرها.
أشكال الهجرة؛ تتعدد أشكال الهجرة، وتصنيفاتها؛ ومنها

١) الدولية / الداخلية؛ وتشير الهجرة الدولية إلى حركة الأشخاص لمغادرة بلد الأصل؛ من أجل الاستقرار بشكل دائم أو مؤقت في بلد آخر. ينطوي هذا النوع على عبور حدود الدول، وتحدث الهجرة الداخلية بين الوحدات الإدارية المختلفة داخل حدود الدولة الوطنية نفسها.
٢) طوعية / القسر؛ تظهر الهجرة القسرية عندما تكون حركة الأشخاص؛ نتيجة لعدة من الأحداث الخارجية، مثل: الكوارث الطبيعية، والحروب أو في سياق الضغوط التي

تمارس بواسطة الأشخاص والمؤسسات، وما إلى ذلك. وتحدث الهجرة الطوعية أو الاقتصادية لأسباب مادية بشكل رئيس.

٣) الفردية / الجماعية؛ "يمكن أن تكون حركة الأشخاص فردية، عندما تكون على مستوى الفرد. فيفترض أن يأخذ كل شخص على حدة قرار الهجرة، ويختار طرقها

٤) المؤقتة/ الدائمة؛ يجب على الدول احترام مبادئ القانون الدوليّ، وتطبيقه، والاتفاقيات التي انضمت إليها، والحق في اتخاذ قرار بشأن حظر الدخول، والطرد، والعودة، أواللجوء، والسيطرة على الهجرة؛ من أجل سلامة المصلحة الوطنية، واحترام السيادة. الهجرة الدائمة تعني انتقالاً نهائياً من البلاد، في حين توحي الهجرة المؤقتة إلى الإقامة في بلد آخر غير بلد الإقامة الدائمة (في موعد لا يتجاوز ١-٢ سنوات أو بشكل موسمي).

٥) غير المنظمة/ المنظمة؛ الهجرة المنظمة كما هو الوضع فيما يختص بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، فتنظم الهجرات على أساس من الإطار القانوني.

٦) المقنعة؛ الهجرة المقنعة تعني إخفاء الهدف الحقيقي من السفر في بلد المقصد بواسطة تضليل السلطات المسؤولة عن إصدار وثائق السفر، ومراقبتها، والتحقق من الامتثال للشروط القانونية.

٧) الهجرة العابرة للقاراتIntercontinental مثل: الهجرة من الدول الأوروبية، والآسيوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، والهجرة بين البلدان من مختلف القاراتIntracontinental، أي بين دول القارة نفسها، مثل: الهجرة بين الدول الأوروبية.

٨) قانونية غير قانونية؛ في حالة الهجرة القانونية، يمتثل المهاجرون للمتطلبات الصارمة القانونية جميعها التي تفرضها عملية الهجرة، ولجوانب مختلفة من الاندماج في المجتمعات التي يهاجرون إليها، أما الهجرة غير المشروعة؛ فهي الهجرة التي لا تتوافق مع الأنظمة القانونية للدول التي تنطوي عليها الهجرة؛ أنها في ازدياد مستمر، وليس لديها تعريف؛ بسبب عدم انتظام حركات الهجرة، ويمكن أن ينظر إليها من زوايا مختلفة، ويعد هذا من وجهة نظر بلدان المقصد.[٣٤]

تصنف الهجرة في الوطن العربي إلى نوعين؛

- هجرة عربية عربية، وفيها تكون كل من الدول الطاردة والمستقبلة عربية؛ فمن الدول العربية الطاردة، أو المصدرة للعمالة مثلاً: مصر، والسودان، واليمن، وسوريا، ولبنان، والمغرب، والجزائر، والأردن، ومن الدول المستقبلة للعمالة السعودية، والامارات، والكويت، وليبيا، وسلطنة عمان.
- هجرة عربية دولية: وفيها يتجه المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، واستراليا.[٣٥]

إن ملاحظة بسيطة لتصنيفات الهجرة وأنواعها في التراث الأدبي المتوفر عنها يعكس أمور عديدة منها:

أولًا- الهجرة ظاهرة قديمة، ومتجددة، ومن ثم في كل فترة تظهر أنواع جديدة من الهجرة وفق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بتأثير العوامل الداخلية والخارجية؛ متمثلة في آليات العولمة والانتشار الثقافي ولاسيما عن بعد بواسطة وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيًا صنف العلماء الهجرة وفق الأبعاد الآتية:

ا- بعد الاستمرارية مثل: هجرة دائمة، وهجرة مؤقتة

ب- بعد إيكولوجي/جغرافي/ مكاني مثل: ريفية وحضرية، داخلية وخارجية، وإقليمية، ودولية

ج-بعد تنظيمي مثل: منظمة، وغير منظمة، وقانونية، وغير قانونية، ونظامية، وغير نظامية

د- بعد الوضوح مثل: مشروعة، وغير مشروعة، وسرية، تهريب البشر، ومقنعة، وغير مقنعة

ه-بعد معرفي ومهني مثل: هجرة الكفاءات، وهجرة الأدمغة، ونزيف العقول، والهجرة العمالية

و-بعد نوعي، وعمري مثل: هجرة النساء، وهجرة الأطفال، وهجرة الشباب

ز- بعد الإلزام مثل: هجرة اختيارية، وهجرة اضطرارية أو إجبارية؛ بسبب الحروب والأزمات والكوارث

ح-بعد إقليمي؛ هجرة عربية عربية، وهجرة عربية دولية

بالرغم من التصنيفات الكثيرة إلا أنه قد تتداخل الأنواع، والأبعاد فيما بينها؛ إذ نجد الهجرة غير المشروعة للنساء والأطفال، والشباب ، والهجرة الدولية غير المشروعة.

أهمية الهجرة:

إن إمكانات الناس ومواهبهم وقدراتهم غير متساوية، وكذلك الفرص المتاحة لهم داخل أوطانهم وخارجها، وقد يشكل هذا دافعًا للهجرة والتنقل؛ من أجل تحقيق عدة من الأهداف التي يحددها المهاجر لنفسه، ويسعى جاهدًا؛ من أجل تحقيقها، كما قد ينشأ عنها نتائج لم يخطط لها المهاجر من قبل؛ فقرار الهجرة ليس قرارًا سهلاً، إذ يتم في ظل معوقات عديدة؛ اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويتطلب بذل تضحيات عديدة من جانب المهاجرين، والباقين من ذويهم، وبالرغم من هذه الصعوبات فللهجرة أهميتها سواء أكان فيما يختص بالفرد أم المجتمع، وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ م أن القدرة على التنقل التي تسمح للإنسان بأن يختار مكان عيشه، هي عامل بالغ الأهمية في توسيع حريات الإنسان وتمكينه من تحقيق ما ينشده، فالقدرة على التنقل يمكن أن تعزز فرص كسب الدخل، وأن تحقق فرصًا أفضل للأطفال، كما أن القيود القانونية تجعل من الهجرة مخاطرة؛ إذ إن عوامل أخرى تدخل في قرار الانتقال ولاسيما الفقر.[٣٦]

ويقترح التقرير مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها توسيع رقعة الحريات بدلًا من التحكم في التحرك البشري وتقييده، ويؤكد أن هذه الإصلاحات يجب أن تتحدد وتصاغ في سياق كل بلد، ومن ثم توسيع نطاق اسهامات التنقل البشري التي-هي بدورها- ذات أهمية كبيرة للتنمية البشرية، وتتمركز الإصلاحات في ستة مجالات هي:

١) فتح قنوات الدخول أمام المزيد من العمال للهجرة.

٢) كفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين

٣) خفض تكاليف الهجرة

٤) إيجاد حلول تعود بالنفع على بلدان المنشأ، والمهاجرين

٥) تيسير الحركة للناس داخل حدود بلادهم

٦) إدراج الهجرة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية[٣٧]

وتفيد الهجرة عن طريق التحويلات المالية للمهاجرين، كما تحسن الرفاهية الاقتصادية للسكان؛ وتؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد.[٣٨]

إن تحديد أهمية الهجرة يرتبط بعدة من عوامل منها ما يرتبط بتأثيراتها المباشرة في المهاجر نفسه، وفي أسرته والمحيطين به، وما تحققه لهم من نتائج إيجابية مباشرة ترتبط بتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية؛ تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لهم، فضلاً عن اكتساب خبرات جديدة، ومنها ما يرتبط بتأثيراتها في كل من بلد المصدر(عن طريق التحويلات المالية)، وبلد الاستقبال متمثلة في مشاركة المهاجرين في عمليات التنمية الاقتصادية، ولكن لا ينفصل الحديث عن أهمية الهجرة وايجابياتها عن إدراك تأثيرات أخرى سلبية قد تنجم عن الهجرات غير المشروعة ولاسيما المحاولات الفاشلة منها، وما يرتبط بها من عوامل تحمل مخاطرة السفر في ظروف غير آمنة، ومهينة، والتعرض لعمليات استغلال واستخدام للبشر بوصفهم سلعًا قابلة للتداول بين أفراد جماعات منظمة تتاجر بالبشر سواء أكان بالبيع أم الشراء(تجارة الأعضاء والأنسجة، والتبني) والعمل القسري، وممارسة البغاء.

الدراسة الأنثروبولوجية للهجرة:

تتسم الدراسة الاجتماعية للهجرة بالتنوع، وعادة ما تشكل جزءًا من دراسة مشكلات أوسع مثل: البحوث في مجال القرابة، أو التنمية الاقتصادية. والمألوف في هذه البحوث التمييز بين كل من عوامل الطرد والجذب في تحليل الهجرة، وعادة ما ينظرون لعوامل الطرد(كمعدلات البطالة المرتفعة في بلد المنشأ) على أنها تولد هجرات ذات طابع محافظ وتهدف إلى تعظيم الإحساس بالأمن، في حين أن عوامل الجذب تعمل على تشجيع الهجرة وتحمل المغامرة، وتعظيم الدخل. كما يميزون بين الهجرات الداخلية والخارجية. وتتوافر أدبيات كثيرة حول الهجرة الريفية الحضرية في البلدان النامية تؤكد أهمية الأسرة والأصدقاء في منطقة المقصد بوصفها متغيرًا مفسرًا لمعدلات الهجرة من مناطق منشأ بعينها، وكثيرًا ما استثمر أصحاب الأعمال شبكات القرابة في استجلاب العمالة غير الماهرة داخل البلد الواحد أو بين البلدان، كما عني البحث الاجتماعي بالهجرات المتتابعة الناجمة عن الهجرات الناجحة لأحد أعضاء الأسرة مما يؤدي إلى خلق سلسلة من الفرص لأعضاء الشبكة القرابية كافة مثلما حدث في الهجرات الإيطالية في أوائل القرن العشرين إلى مدينة تامبا(بولاية فلوريدا)، إذ إن نواة مجتمع المهاجرين الإيطاليين نبعت من ثلاث قرى فقط جنوب غرب صقلية ومجتمع محلي واحد في باليرمو، وانطبق الشئ نفسه على هجرات الأيرلنديين والإيطاليين والكنديين إلى المدن الصناعية في نيوإنجلاند خلال الفترة نفسها. وركزت أدبيات أخرى على بحث تأثيرات الهجرة ومشكلاتها في كل من بلد المنشأ والمقصد.[٣٩]

ومن وجهة النظر الأنثروبولوجية هناك مدخلان لدراسة الهجرة؛ المدخل الريفي، والمدخل الحضري، في المدخل الأول يتم دراسة تأثير معدلات الهجرة، وعملياتها في المجتمع المحلي الريفي من ناحية بناء الأسرة، والتنظيم الاقتصادي، والهوية الثقافية، أو العرقية للمجتمع. ويدرس المدخل الحضري كيفية اندماج المهاجرين في البيئة الحضرية، وكيف تؤدي المجتمعات المحلية التي ينشئها المهاجرون إلى تغيير طبيعة المدينة ذاتها وخصائصها. وتنطلق معظم التحليلات بشكل آلي من الجوانب الاقتصادية والإيكولوجية إلى التنظيم الاجتماعي، ودوافع المهاجر، تلك الدوافع التي تركزت في نقص الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، وضعف التدعيم الاقتصادي للمنتج الريفي، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: تركيز الأرض والموارد في أيدي الصفوة الغنية على حساب الفئات الفقيرة من السكان، كما أن درجة سيطرة المدينة على القرية تعمل على تشجيع الهجرة؛ إذ

لا تعد المدينة مركز القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فحسب، ولكنها تتمتع بقيم ثقافية مسيطرة. وتهتم دراسات الهجرة بالعوامل السكانية للمهاجرين مثل: النوع، والسن، وخصائص الأسرة وتحاول التعرف إلى علاقة هذه العوامل بالجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية لعملية الهجرة، كما تهتم الأنثروبولوجيا الحضرية بالظروف الاقتصادية والفرص المتاحة، والعمليات التي تتم؛ من أجل تحسين الأوضاع، أو الوقوع في براثن الفقر الحضري. كما تهتم بعض الدراسات الأنثروبولوجية ببعض الظواهر الأخرى المرتبطة بالهجرة مثل: الهوية الإثنية للمهاجرين، ومدى التمسك بها أو التخلي عنها بتأثير الهجرة.[٤٠]

الهجرة غير المشروعة

تعني انتقال المهاجر من دولة إلى أخرى تسللاً من دون تأشيرة أو إذن مسبق، أو لاحق.[٤١] وتعرف بأنها الانتقال من الوطن الأم، إلى الوطن المهاجر إليه؛ للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريق مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقًا لأحكام القانون الداخلي والدولي.[٤٢] وتعرف أيضًا بأنها " قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له الإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبًا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية، ونادرًا ما تكون فردية.[٤٣] وقد يستخدم بعضهم مصطلح"الدخول غير المشروع" بوصفه مرادفًا لمصطلح الهجرة غير المشروعة، وقد ظهر الدخول غير المشروع بمعناه القانوني مع ظهور الحدود السياسية والأمنية المنظمة لعبور الدول؛ ويقصد به "الدخول من دولة إلى أخرى من غير الأماكن القانونية المخصصة لذلك، أو خلافًا للأنظمة المعمول بها في الدول المراد الدخول إليها، والتي تحدد شكل، الاتصال عبر حدود الدولة وأساليبه وأماكنه".[٤٤]

ويطلق على المهاجرين غير الشرعيين في اللغة المتداولة"مهاجرون من دون وثائق"، و"مهاجرون سريون"، و"مهاجرون غير قانونيين"، ويعد الدخول والإقامة غير شرعيين-من وجهة نظر الدولة المستقبلة- عندما لا يتوافر لدى المهاجر الوثائق التي تخوله دخول البلد والإقامة فيه، كما أن المهاجر الذي يدخل البلد الأجنبي بصورة قانونية، لكن يظل مقيمًا بها بعد انتهاء صلاحية التأشيرة، أو غيرها من سندات الإقامة يعد في وضعية غير قانونية.أما من وجهة نظر بلد المنشأ؛ فتتمثل الهجرة غير المشروعة في عبور المهاجر حدودًا دولية لبلد المنشأ من دون وثائق الهوية والسفر.[٤٥]

ويصنف الدخول غير المشروع وفقًا للهدف، والكيفية إلى نوعين

١) دخول عادي؛ أي غير مدفوع من جهة محرضة، وله هدف شخصي يخص الفرد أو المجموعة التي تقدم على الدخول، وقد يحدث بقصد(دخول عادي مقصود) أو من دون قصد(دخول عادي عفوي)

٢) دخول منظم؛ يتم بتحريض من جهة ما قد تكون رسمية، أو غير رسمية؛ لتحقيق غاية أو هدف سياسي، أو اقتصادي، أو أمني، وقد يكون فرديًا أو جماعيًا.[٤٦]

تاريخ الهجرة غير المشروعة

بدأت الهجرة غير المشروعة مع بداية ترسيم الحدود بين الدول، وما ترتب عليها من وضع قواعد وقوانين منظمة لدخول الدول والخروج منها، واتسع نطاقها بتأثير تقييد الدخول، ومنعه، وتعقيد الإجراءات، ولاسيما في الدول الجاذبة للمهاجرين، ووفق ظروف كل دولة.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين المئات من الشباب والفتيات يلقون حتفهم، وهم يحاولون الهجرة غير المشروعة، بعد أن ضيقت الدول المتقدمة المجالات التي يعمل فيها المهاجرون، وتحولت إلى دول طاردة لهم، فبدأت تبرز على السطح ظاهرة تهريب البشر عبر الأوطان، وازدادت خلال القرن الحادي والعشرين حوادث غرق المهاجرين في البحر، أو موتهم اختناقًا في أماكن سيئة التهوية، أو هلاكهم؛ بسبب الاعتداء على أعراضهم، أو لتسخيرهم في العمل القسري، وأطلق "برونس مككنلي" مدير عام منظمة الهجرة الدولية على القرن الحادي والعشرين اسم "قرن الهجرة"، فالعولمة جعلت الهجرة أسهل للأعداد المتزايدة من الساعين للهجرة؛ من أجل تحسين نوعية الحياة لهم ولأسرهم فيما يتصل بالعمل والتعليم والصحة، ويعد *تفكك الاتحاد السوفيتي* عام ١٩٩٠م محطة مهمة في تاريخ الهجرة الدولية، فتحولت من هجرة مرتبطة بالعوامل السياسية إلى هجرة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية، بعد أن أصبح الفارق كبيرًا بين بين اقتصاديات الدول النامية، والمتقدمة. كما تعد *أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م* محطة مهمة أخرى فمنذ هجمات١١ سبتمبر ٢٠٠١م اتخذت تدابير تشريعية؛ لتشديد الرقابة الأمنية على الحدود، وتم الربط بين الهجرة والإرهاب، ودفعت الدول إلى تشديد إجراءات الهجرة إليها وتعقيدها، ، وكثر إبعاد المهاجرين الشرعيين من الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة، وفرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، واستراليا لدواعي أمنية، ودعا بعض السياسيين الأمريكيين إلى تبني قيود صارمة على قبول المهاجرين الجدد، وهو الأمر الذي دفع راغبي الهجرة إلى سلوك طريق الهجرة غير المشروعة، والمحطة الثالثة في تاريخ الهجرة هي *الأزمة المالية العالمية* خلال عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م وما تلاها؛ إذ زادت ظاهرة الهجرة غير المشروعة سوءًا، وتسببت في إنهاء عقود كثير من المهاجرين الشرعيين وتقليل فرص الحصول على العمل.[٤٧] فقد ألحقت تلك الأزمة وما تلاها من تداعيات أضرارًا بالغة ببعض البلدان المضيفة للمهاجرين، ولاسيما الولايات المتحدة وإسبانيا. وقد كانت سوق العمل أولى ضحايا هذه الأزمة المالية التي مسَّت بشكل أساسي سوق اليد العاملة المهاجرة غير المؤهلة وذوي المهارات المنخفضة، فأسهم الانكماش الاقتصادي والأزمة المالية العالمية إلى حد ما في تقليل تدفق المهاجرين غير النظاميين؛ بسبب ارتفاع نسبة البطالة في بلاد الاستقبال لاسيما أمريكا وإسبانيا.[٤٨]

دوافع الهجرة غير المشروعة

للهجرة غير المشروعة أسباب، ودوافع عديدة، ترتبط بالظروف والأوضاع السائدة في كل من بلدان المنشأ المصدرة للمهاجرين، وبلدان المقصد المستقبلة لهم، كما ترتبط في جزء منها بالظروف المختصة بالمهاجرين أنفسهم واتجاهاتهم نحو الهجرة عمومًا ولاسيما الهجرة غير المشروعة بوصفها محفوفة بالمخاطر، ويمكن توضيحها كالآتي:

ا- أسباب اقتصادية: تأتي الأسباب الاقتصادية في المقدمة؛ نتيجة تدني الوضع الاقتصادي داخل البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد قصورًا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، فضلاً عن حاجة الدول المستقبلة للمهاجرين للأيدي العاملة، ومن أهم الأسباب الدافعة للهجرة في بلدان المنشأ؛ تدني مستوى المعيشة، وضعف القوة الشرائية، وتدني مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، والرغبة في تحقيق الكسب السريع، والوفير سواء أكان من قبل المهاجرين، أم من ييسرون لهم سبل الهجرة، والعمل بالتهريب.

ب- أسباب سياسية: تتجسد في الاضطرابات السياسية في بلدان المنشأ، وبعض النظم السياسية الاستبدادية، والاضطهاد السياسي، ومصادرة الحريات.

ج- أسباب أمنية مثل: عدم استقرار الأمن الداخلي

د- أسباب اجتماعية مثل: ضعف الولاء، ووجود أقارب في بلدان المقصد، والتفكك الأسري،

وضعف العلاقات الاجتماعية، وعدم التوافق مع العادات والتقاليد

هـ- أسباب عقائدية مثل: الاضطهاد الديني، أو السعي لفرض الفكر المذهبي للبلد المتسلل منها [٤٩]

أسباب أخرى:

١) تشديد شروط قبول الهجرة في بلدان المقصد ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م .

٢) تزايد أعداد الوسطاء الذين يغوون الشباب الراغب في الهجرة

٣) الصورة التي يظهر عليها المهاجرون الناجحون عند عودتهم لمواطنهم، وقيامهم بشراء الأراضي والعقارات، وبناء المساكن الفخمة، وإقامة المشروعات التنموية تدفع المحيطين بهم إلى الاستماتة في الهجرة سواء أكانت مشروعة، أم غير مشروعة

٤) إعجاب الشباب بالحضارة الغربية وإنجازاتها واعتقادهم بأنها المخرج الوحيد من البؤس والشقاء[٥٠]

وسائل الهجرة غير المشروعة

تتعدد طرق الهجرة غير المشروعة، ووسائلها، وإن كان يغلب استخدام سفن، أو قوارب؛ لنقل المهاجرين عبر البحار من بلد المنشأ إلى بلد المقصد، وعادة ما تكون بلدان المقصد هي دول الجذب التي تحازي سواحل البحار والمحيطات والخلجان؛ مثل: دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط، واستراليا، والولايات المتحدة، ودول الخليج، وتتم عن طريق البر تسللًا على شكل أفراد يتجاوزون خطوط الحدود الدولية وبعيدًا عن نقاط العبور مشيًا على أقدامهم، وقد يتم التسلل بواسطة مركبات مخصصة لذلك لاسيما إذا كان المهاجرون مجموعات؛ إذ تقوم المركبات بعبور الحدود، وتحاشي المرور بمنافذ الدخول الرسمية، أو مواجهة دوريات أمن الحدود، وتشهد حدود كل من السعودية-لاسيما الجنوبية منها- وحدود المغرب العربي، ومصر، وحدود الولايات المتحدة مع المكسيك مثل هذه الطرق من الهجرة. كما قد تتم الهجرة غير المشروعة من قبل الأفراد عن طريق تزوير وثائق السفر، أو وثائق إثبات الهوية الوطنية، أو تأشيرات الدخول، ويغلب هذا الأسلوب في الهجرة عن طريق الجو، كما قد يعمد المسافر جوًا إلى إخفاء وثائق سفره، أو إتلافها في محطة العبور جوًا؛ ليسهل له المطالبة باللجوء في بلد الوصول أو غيره.[٥١]

ويلخص دليل المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠١٠م أسباب الهجرة في عوامل باعثة على الهجرة في بلدان المنشأ مثل: انعدام الفرص، وحب الاستطلاع، والبطالة والفقر، والتمييز وغياب العدل بين الجماعات الاجتماعية، والحروب والنزاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان ، والكوارث، وتغير المناخ. وعوامل جذب في بلد المقصد مثل: الفوارق الاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة ، وتحرير المبادلات، وشيخوخة السكان، وزيادة الطلب على اليد العاملة ضعيفة المؤهلات، ووجود شبكة اجتماعية في بلد الاستقبال تتألف من الأصدقاء، وأفراد الأسرة أو المعارف الذين سبق لهم الهجرة بالخارج، وسهولة الوصول إلى المعلومة عبر العالم(التلفزة، والانترنت، والمهاجرون...)؛ مما يسهم في تصور عالم مثالي وراء الحدود يزخر بفرص العمل ويتيح متابعة الدراسة، ومن ثم يتيح للأفراد التطلع إلى تحسين أحوالهم المعيشية.[٥٢]

الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة غير المشروعة

إذا جرت تجربة الهجرة على ما يرام، فقد تنعكس إيجابًا على حياة المهاجر، غير أنها قد

تصبح مصدر معاناة كبيرة له إذا لم ترق إلى تطلعاته ومستوى استثماره المالي والذاتي. وحري بالذكر، أن الهجرة ليست في الغالب مشروعًا فرديًا فحسب، بل تشكل-أحيانًا- مشروعًا جماعيًا يشترك فيه مجموعة من الأشخاص من الأسرة أو المحيط الاجتماعي، فظروف عيش الأشخاص الذين تركهم المهاجر وراءه ستكون رهينة بنجاح مشروعه للهجرة، وبذلك يقع على عاتقه مسئولية تحسين ظروف عيش أسرته وتلبية تطلعاتهم، فضلاً عن إرجاع الأموال المقترضة لتمويل الهجرة.[٥٣]

الواقع أن النظرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة، والهجرة غير المشروعة بصفة خاصة في بداياتها كانت نظرة إيجابية، إذ كانت مرغوبة من الطرفين(المُصدر والمستقبل)؛ إذ إن هناك إفادة من الطرفين، فالدول المصدرة للهجرة تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف اقتصادي، في حين تتمتع الدول المستقبل باقتصاد قوي وفائض مالي كبير، وتفتقر للأيدي العاملة، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر بدأ يظهر لهذه الهجرة غير المشروعة سلبيات وآثار لها تداعياتها على الطرفين. [٥٤] ، فالهجرة بوصفها سلوكًا ينقل المهاجر من محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي ما إلى محيط آخر مختلف، تؤدي إلى عدة من التداعيات والآثار في كل من بلد المنشأ والمقصد على السواء، تلك الآثار ليست سلبية تمامًا أو إيجابية تمامًا، لذا سوف أناقش التأثيرات الإيجابية والسلبية في كل من الدول المصدرة للمهاجرين، والدول المستقبلة.

أولًا- التأثيرات الإيجابية

ينظر للهجرة بوصفها مصدرًا للثراء الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي لمختلف أطرافها؛ لما تجسده من تبادل للخبرات، ونقل للمهارات، وإسهام في تعزيز مبادئ الحوار، والتفاعل الإيجابي بين الثقافات، والحضارات، والشعوب، كما تفيد البلدان المصدرة للمهاجرين عن طريق التحويلات المالية التي تتدفق إليها من مواطنيها المهاجرين، فضلًا عن الإسهام في تخفيف حدة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، وتنشيط الدورة الاقتصادية. وتفيد الدول المستقبلة من الهجرة عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد الطبيعية، وتحسين فرص العمل والتنمية الاجتماعية [٥٥]؛ إذ شكل المهاجرون بها قوة منتجة ومثمرة، استطاعت بفضلها أن تحقق قدرًا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانات والموارد المتاحة لديهم مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي، وزيادة في الدخل القومي أسهمت في ازدهار المجتمعات ورفاهيتها. وينبغي الإشارة إلى أن الدول المستقبلة للهجرة غالبًا ما لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى لدمجهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة-ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠١١م-تحولت النظرة إلى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطرًا على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل.[٥٦]

ثانيًا- التأثيرات السلبية؛ (اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، وأمنيًا)

أ- آثار اقتصادية؛ يمثل المهاجرون بطريقة غير مشروعة عبئًا على اقتصاد دول المقصد عن طريق انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة، ومنافسة اليد العاملة النظامية، وارتفاع تحويلات النقد، وتزايد جرائم غسيل الأموال.[٥٧] وتتضمن الهجرة أيضًا مشكلات مثل: مشكلة تكامل المهاجرين، وقدر معين من عدم استقرار الاقتصاد، والمشاكل الاجتماعية المتصلة بالتمييز، والاستغلال، وتتضمن الهجرة عدة من القضايا المشتركة بين الدول الطاردة والمستقبلة تؤثر في الاستثمارات الخاصة، والتجارة، والتعاون الدولي، والتنمية المستدامة. كما تواجهان معًا معضلة تحقيق التوازن بين العمالة المستوردة وتصدير رأس المال والتكنولوجيا.[٥٨] أما تأثيراتها السلبية في الدول المصدرة للمهاجرين فتتمثل

في حدوث ندرة في الكفاءات، والمتميزين من العمالة الماهرة ينتج عنه زيادة في معدلات أجور الموجودين مما يؤثر في هيكل الأجور والتكلفة الإنتاجية للسلع والخدمات. فضلاً عن شعور العمالة التي لم تنجح في الهجرة بالإحباط؛ مما يفقدها الحافز على التطور، ويشعرها بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة الفوارق في الأجور بينه وبين زميله في المهجر. كما أن التحويلات المالية للمهاجرين قد تستثمر في قنوات غير إنتاجية؛ أو تؤدي إلى عدم استقرار ميزان المدفوعات؛ بسبب عدم استقرار قيمة التحويلات، والأسعار، كما قد تسهم هذه التحويلات في زيادة معدلات التضخم؛ نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي.[٥٩]

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م إلى أن كل عام يعبر أكثر من ٥ ملايين شخص الحدود الدولية للذهاب والعيش في إحدى البلدان المتقدمة، ويتأثر الأشخاص في أماكن المقصد والمنشأ على السواء بتحرك الآخرين عن طريق تدفقات النقود والمعرفة والأفكار. كما خلص التقرير نفسه إلى أن المخاوف بشأن المهاجرين، وما يتسببون فيه من استيلاء على الوظائف، أو تراجع مستويات أجور السكان المحليين، أو تمثيل عبء غير مرغوب فيه على الخدمات المحلية، أو فرض تكلفة على ممولي الضرائب، هي أمور تشوبها المغالاة عامة؛ فحينما تتكامل مهارات المهاجرين مع تلك التي يمتلكها السكان المحليون، يستفيد الطرفان كلاهما، وقد تفيد المجتمعات في مجملها على مدار سنوات طويلة بدءًا من النهوض بمستويات الابتكار الفني، وانتهاءً بزيادة التنوع في أصناف الطعام التي يُسهم المهاجرون في جلبها معهم .[٦٠]

أ- آثار سياسية، وأمنية؛ فيما يختص بالدول المستقبلة يمثل المهاجرون-بطريقة غير مشروعة-خطرًا سياسيًا من حيث قابليتهم لخلق تكتلات ضغط ومساومة للنظام السياسي القائم، وإمكانية استغلالهم بوصفهم أقليات للتأثير في مراكز السلطة وإحداث فتن ونزاعات. وعلى المستوى الأمني يمثل المهاجرون بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة تهديدًا للأمن العام، المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل، وتسلل عناصر تنتمي لجماعات إرهابية تسعى لتهديد الأمن الداخلي.[٦١]؛ كما تحدث زيادة في معدلات الجريمة؛ إذ يغلب على المهاجرين بطريقة غير مشروعة تدني المستوى التعليمي، وتزداد رغبتهم في الحصول على الأموال؛ مما يسهل ارتكابهم للسلوك الإجرامي، وانضمامهم إلى عصابات إجرامية، أو تكوين عصابات إجرامية، وارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل: جرائم التهريب، والسرقة، والقتل، والاتجار في المخدرات، والسلاح، والمتفجرات، والاتجار في البشر.[٦٢]

ج- آثار اجتماعية فيما يختص بالدول المستقبلة للهجرة

ظاهرة الزواج من أجنبيات؛ نتيجة بحث المهاجر عن وسيلة لتقنين وضعه في بلد المهجر، وغالبًا ما ينتج عنه إنجاب يتلوه طلاق ثم مشكلة نسب، وحضانة، وظهور جيل من غير الأسوياء، كما أن زيادة نسبة الذكور في بلد المهجر تثير مشكلات مثل التكدس في المسكن، مما يولد ميلاً للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوكي، فضلاً عن ظاهرة الأقليات وما ينجم عنها من مشكلات عدم التوافق، وتبدو الآثار الاجتماعية فيما يختص بالدول المصدرة للهجرة في ما ينتج عن غياب الأب، والزوج من مشكلات في تربية وتنشئة الأبناء وما قد ينشأ عنها من انحرافات؛ بسبب غياب الأب بوصفه موجهًا أساسيًا، وتزايد نسب الطلاق؛ لغياب الزوج لمدة طويلة عن منزل الزوجية، وإحساس الزوج لدى عودته

بالغربة، وفقد الإحساس بالأبوة، وتغير في الأدوار، وتأثر معدلات الخصوبة لدى المهاجرين؛ بسبب اشتراكهم في أعمال خطرة كالعمل في المناجم والمحاجر. [٦٣] ومن الآثار الاجتماعية في الدول المستقبلة للهجرة نشوء الأحياء العشوائية، وما يصاحبها من تدني صحة البيئة، وانتشار الأمراض الاجتماعية، كالسرقة، والمخدرات، والتسول، وغيرها. كما تفد إليها عادات، وقيم وثقافات جديدة؛ فتظهر المشكلات الاجتماعية والنفسية. [٦٤] كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م إلى أن رحلة الانتقال تتضمن بذل التضحيات، وتحمل مخاطر عدم اليقين، وخطر الموت في أثناء محاولة العبور غير الشرعي، ويمتد نطاق التكاليف بالتكلفة العاطفية من فراق الأسرة، والأصدقاء، والتكاليف النقدية لرسوم الهجرة، ومخاطر العمل، وتكلفة جسدية؛ نتيجة شغل وظائف خطرة. [٦٥]

الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر؛ استثمار أم إهدار لرأس المال البشري

إن كل هجرة أيًا كان نوعها، ولاسيما غير المشروعة تنطوي على قدر معين من الهشاشة المرتبطة بعوامل مختلفة. ويشير مفهوم الهشاشة إلى الخصائص الفردية والاجتماعية التي يمكن أن تجعل شخصًا و/أو جماعة"في وضعية هشة"، أي عرضة للخطر أو الاستضعاف من جراء عوامل خارجية من شأنها أن تلحق بالفرد ضررًا بدنيًا أو نفسيًا أو عاطفيًا و/أو اجتماعيًا، أواقتصاديًا. فالمهاجرون القاصرون غير المصحوبين بذويهم يعدون في وضعية هشة، وكذلك المسنون، والنساء، والذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة، وكذلك المهاجرون بطريقة غير مشروعة. [٦٦]

يعد "الاتجار بالبشر" Human trafficking، وما يسمى أيضًا "الاتجار بالأشخاص" trafficking in persons ، شكلاً من أشكال العبودية الحديثة ينطوي على النقل غير المشروع للأفراد عن طريق القوة أو الخداع؛ لغرض العمل، والاستغلال الجنسي، أو الأنشطة الأخرى التي يفيد منها الآخرون ماليًا. والاتجار بالبشر مشكلة عالمية تؤثر في الناس في مختلف أعمارهم، ويقدر عدد من يتم تهريبهم مليون شخص سنويًا على مستوى العالم؛ يتم تهريب مابين (٢٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠) منهم إلى الولايات المتحدة، التي تعد واحدة من أكبر الوجهات لضحايا تجارة الجنس. وعلى الرغم من الاعتراف بالاتجار بالبشر بوصفه ظاهرة دولية متنامية، لم يتم بعد اعتماد تعريف موحد دوليًا. [٦٧]

توجد علاقة بين الهجرة والاتجار في البشر، فهي ظاهرة عالمية تؤثر في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، تتضمن إشراك الناس في عملية العزل إلى أماكن الاستغلال (الطرق البرية، ومنازل الدعارة، والحانات، والنوادي الليلية، الخ.) من ثم وضعت الدول الصكوك القانونية الدولية والأوروبية والوطنية؛ لقمع الاتجار، وسعت البحوث العلمية؛ من أجل اقترح منهجية عمل؛ لمنع الاتجار بالبشر؛ إذ الاتجار بالبشر ممارسة قديمة، وآفة معاصرة ترتبط بالهجرة، والبحث عن حياة أفضل، وبعبارة أخرى؛ هي عملية دينامية، تتضمن سلسلة من الإجراءات، وتهدف إلى استغلال الإنسان في مظاهره الأكثر تطرفًا؛ إذ لا يزال الرق المعاصر واقعًا اقتصاديًا واجتماعيًا وإنسانيًا ينشط بواسطة الاتجار في البشر؛ فيتم في أوروبا وفي أنحاء العالم جميعها تجنيد الأطفال والنساء والرجال وتشريدهم، واستغلالهم في ظروف غير إنسانية، وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه الظواهر المرتبطة بالاتجار والسخرة أمر غير محتمل في المجتمع المعاصر، فإن هناك أشكالاً جديدة من العبودية موجودة في كل بلد تقريبًا، وفي كل نوع من الاقتصاد؛ إذ إن هذه الأشكال من الشر الاجتماعي سواء أكانت في صورتها التاريخية أم المعاصرة لها تأثيرات تبدد شخصية الإنسان، وتنتهك حقوقه الأساسية، فهذه الجريمة اللا إنسانية المهينة؛ تؤدي إلى تدمير الشخص اجتماعيًا، وتحرمه من حقوقه الأساسية، وحرياته مثل: حرية الفكر،

وحرية التعبير، وحرية التنقل، كما يعاني الضحايا من العنف، والإذلال، وتتأثر سلامتهم البدنية والنفسية بشكل مباشر، وقد وضحت هذه الممارسات في سبعينيات القرن العشرين عندما استثمرت السياحة الجنسية الجماعية في تايلاند، وانتشرت بسرعة منها إلى دول أخرى في جنوب شرق آسيا، ثم اتخذت بعدًا عالميًا غير مسبوق، وبالرغم من الاختلافات الثقافية والجيوسياسية ومهما كان شكل الاستغلال للبشر، ومكانه فإن هناك سمة مشتركة في هذه القضية أهمها أنها تنزع ملكية الشخص لنفسه، ولذاته، ولعل السبب في تفشي هذه الظاهرة هو اتسامها بالتعقيد، والسرية التي تحيط بغالبية ممارساتها، وصمت الضحايا بسبب الطبيعة الإجرامية لهذه الظاهرة، وعدم وجود إرادة سياسية تجعل مكافحة هذه الظاهرة أمرًا ذا أولوية، فضلًا عن عدم وجود بيانات ذات صلة بالقضية، وإحصاءات رسمية دقيقة وموحدة، مما يشكل تحديا كبيرًا. ويعد الاستغلال الجنسي أكثر أشكال الاتجار شيوعًا بنسبة تصل إلى ٧٩%، يليه العمل القسري بنسبة ١٨ %. [٦٨]

واستهدف بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وقمعه ومعاقبته، ولاسيما النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ما يلي:

أ- منع الاتجار بالأشخاص، ومكافحته مع إبداء اهتمام خاص للنساء والأطفال

ب-حماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم، مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية؛

ت-تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.

وحدد البروتوكول المقصود بمفهوم "الاتجار بالأشخاص" بأنه: "تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو تنقيلهم، أو إيواؤهم، أو استقبالهم؛ بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا؛ لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال .ويشمل الاستغلال، بوصفه حدًا أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أوالاستعباد أو نزع الأعضاء[٦٩]

والمقصود بالاتجار بالبشر كما جاء في الدليل الإرشادي في جرائم الإتجار بالبشر الصادر عن وزارة العدل المصرية عام ٢٠١٢م؛ "التعامل بأي صورة في شخص طبيعي، بما في ذلك البيع، أو العرض للبيع، أو الشراء، أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم، أو الإيواء، أو الاستقبال، أو التسلم سواء أكان في داخل البلاد أم عبر حدودها الوطنية-إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة، أو العنف، أو التهديد بهما، أو بواسطة الاختطاف، ـو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة الضعف، أو الحاجة، أو الوعد بإعطاء مبالغ مالية، أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الإتجار بآخر له سيطرة عليه-وذلك كله-إذا كان التعامل؛ بقصد الاستغلال؛ أيًا كانت صوره المتمثلة في أشكال الاستغلال الجنسي، والعمل القسري، واستئصال الأعضاء والأنسجة". [٧٠]

تستخدم الدراسة التعريف الإجرائي الآتي

التعامل مع البشر بوصفهم سلعة تمتلك، ويتم تداولها، وتستثمر بواسطة أصحاب المصلحة(مندوبين-وسطاء-مهربين-جماعات منظمة)بحيث تدر دخلًا، يُستغل فيها-بالقوة أو الخداع-كل ما لدى الإنسان من إمكانات طبيعية وهبه الله إياها، أو إمكانات أخرى ومهارات اكتسبها من محيطه الاجتماعي، ويتم الاستغلال بطرق غير مشروعة، وفي ممارسات غير

مشروعة، ويعتمد على المساومة، ويتضمن استغلال رأس المال البشري بالقوة؛ لتحقيق منافع ذاتية للأطراف المستفيدة.

الاتجار بالبشر؛ النظام والأسباب

نظام الاتجار؛ يخلق مهربي البشر مسارات عبر الحدود الوطنية؛ لنقل المهاجرين المدفوعين بواسطة الظروف المعيشية السيئة؛ للحصول على خدمات أحد المهربين. وعادة ما يبدأ الاتجار بالبشر في بلدان المنشأ، وهي جنوب شرق آسيا، وشرق أوروبا، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ إذ تسعى شركات التوظيف للبحث عن المهاجرين عن طريق وسائل مختلفة مثل: الإنترنت، ووكالات التوظيف، وسائل الإعلام، والاتصالات المحلية. يتم تجنيد الوسطاء، واستقطابهم من داخل بلد المنشأ، بحيث يشتركون مع طالبي الهجرة في الخلفية الثقافية، وينظر المهاجرون لخدمات المهرب بوصفها فرصة؛ للانتقال من الظروف الفقيرة في بلدانهم إلى البيئات المتقدمة الأكثر استقرارًا؛ لأن مثل هذه الظروف تجعل من الصعب على الضحايا الحصول على وثائق سفر مشروعة، ويعرض المهربون عليهم توفير جوازات سفر، وتأشيرات مزورة، وتقديم المشورة؛ لتجنب كشفهم عن طريق وكلاء مراقبة الحدود، ثم يواصل الناقلون-بدورهم-إتمام عملية الهجرة عن طريق مختلف وسائل النقل: البر، والجو، والبحر. على الرغم من أن الضحايا غالبًا ما يتركون بلدانهم طواعية، فإن الغالبية لا يدركون أنه يتم تجنيدهم لمخطط الاتجار. قد يتعرض بعضهم للخطف، أو الإكراه، ولكن الكثير منهم قد حصل على رشوة في صورة فرص عمل زائفة، وجوازات سفر، وتأشيرات مزورة، ويتم تعويض الناقلين المشاركين في تهريب الضحايا من بلد المنشأ، بعد أن يؤخذ المهاجرين إلى الجهة المسؤولة في بلد المقصد، ثم يستولى المتاجرون على وثائق الهجرة، سواء أكانت مشروعة أم مزورة، وغالبًا ما يتعرض الضحايا للاعتداء البدني، والجنسي، ويجبر الكثير منهم على العمل أو تجارة الجنس؛ من أجل سداد ديون الهجرة.[٧١]

الأسباب؛ إن سبب الاتجار بالبشر ينبع من الظروف المعاكسة في البلدان الأصلية، بما في ذلك الاضطهاد الديني، والشقاق السياسي، وانعدام فرص العمل والفقر، والحروب، والكوارث الطبيعية. تعد العولمة أحد العوامل الأخرى المسببة، التي أوصلت البلدان النامية إلى السوق العالمي، وزيادة مستوى المعيشة والإسهام في النمو الإجمالي للاقتصاد العالمي. ومن المؤسف أن العولمة هي سيف ذو حدين؛ فقد شكلت سوقًا في العالم لنقل المهاجرين غير الشرعيين، كما منحت المنظمات الإجرامية القدرة على توسيع شبكاتها وإنشاء المسارات عبر الوطنية التي تسهل نقل المهاجرين، وتضيف وزارة الخارجية الأميركية أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أنشأ عددًا كبيرًا من الأيتام، والأسر التي يُعيلها أطفال، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهوالأمر الذي يخلق تربة خصبة للاتجار والعبودية.[٧٢]

يرى بعضهم أن الفقر يمثل أشد العوامل المشجعة لرواج هذه التجارة-لاسيما الاتجار في الأطفال- في مناطق مختلفة من العالم، لاسيما المناطق النامية، إذ إن الجناة يبحثون عن الفريسة في المناطق الأشد فقرًا ، والأكثر حرمانًا من الخدمات والمرافق في أطراف المدن، والعشوائيات. ويضطر طالبو الهجرة إلى الموافقة على مطالب التجار أمام وعودهم المغرية لهم بتوفير فرص عمل خارج البلاد؛ كما أن التعليم يسهم بدور في هذه الظاهرة، إذ توجد علاقة طردية بين ضعف معدلات الاستيعاب المدرسي، أو عدم الالتحاق من الأساس والاستهداف للوقوع في هذه المشكلة. هذا فضلاً عن الكوارث الطبيعية والبيئية.[٧٣]

أنواع الاستغلال/مجالات الاتجار في البشر: الاتجار بالبشر عمل غير قانوني، يتعارض مع النظام الذي تنص عليه اللوائح الدولية والقوانين الوطنية، ويهدد القيم بوصفها عنصرًا حيويًا فيما يختص بالمجتمع. ومع ذلك، فليست أشكال الاتجار بالبشر جميعها تمثل الخطر نفسه على المجتمع، ومن ثم فلا تتضمن الخطر نفسه أو التهديد نفسه على سلامة الدولة والمجتمع أو الأفراد.[٧٤]

وقد قسمت الأمم المتحدة الاتجار بالبشر إلى ثلاث فئات-الاتجار في الجنس والاتجار في العمال، ونزع الأعضاء، ويعرف الاتجار بالبشر بأنه "تحريض شخص ما- باستخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه-على الانخراط في تجارة الجنس، أو إيواء شخص ما، ونقله للعمل في الخدمة، أو استئصال الأعضاء. على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تعترف بنزع الأعضاء في تعريفها، كما لا تعترف بالاتجار بالجنس والاتجار بالعمال، وتصف الاتجار بالبشر بأنه النقل الهادف للفرد؛ بغرض الاستغلال. ويمكن توضيح الأشكال كالآتي:

١) الاسترقاق/ العبوديةservitude

الشكل الأكثر شيوعًا للاتجار بالبشر يبدو في الاسترقاق/ العبوديةservitude ، وهو تجنيد الناس، ونقلهم للعمل في الصناعة الدولية للجنس، وتشمل العبودية الجنسية الذكور والإناث، وكلاً من البالغين والأطفال، وتقدر نسبتها بحوالي ٥٨ % من أنشطة الاتجار جميعها. وتتكون من أنواع مختلفة من العبودية، بما في ذلك الإكراه على البغاء، وتصوير المواد الإباحية، والمهن الأخرى ذات الصلة. والبغاء القسري هو شكل قديم جدًا من الاستعباد، والتجنيد في هذا النمط من الحياة هو في كثير من الأحيان مجال عمل مزدهر لمتعهدي تجارة الجنس، وغالبًا ما يتم التلاعب بضحايا الاسترقاق الجنسي للاعتقاد بأنه سيُنقلون للعمل في أشكال عمل شرعية؛ إذ إن الذين يدخلون مجال صناعة الجنس بوصفهن مومسات يتعرضن لظروف غير إنسانية وقاتلة، خاصة مع انتشار فيروس نقص الإيدز. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض البلدان، بما في ذلك الهند، ونيبال، وغانا، لديها شكل من أشكال الاتجار بالبشر المعروفة باسم طقوس العبوديةritual slavery (على أساس الدين)، والتي تستغل بموجبها الفتيات؛ للتكفير عن خطايا أفراد الأسرة.

٢) العمل القسري Forced labour

وجد العمل القسري على الأرجح بعد وقت قصير من فجر البشرية، وعلى الرغم من ذلك فهناك أشكال عديدة مختلفة من العبودية الحديثة يمكن أن تمر من دون أن يلاحظها أحد من عامة الناس بسهولة. والاسترقاق بالديون (وتسمى أيضًا عمل السخرة)، هو استعباد الناس؛ بسبب الديون غير المسددة وهي واحدة من الأشكال الأكثر شيوعًا للعمل القسري المعاصر. وبالمثل، عقد العبودية، فتستخدم عقود وهمية أو خادعة لتبرير العبودية القسرية أو تفسيرها، وفي الولايات المتحدة، يُجبر الغالبية على العمل في مجالات مثل: الخدمة المنزلية، ويليها العمل في الزراعة، والمحلات التجارية، والمطاعم والفنادق. وغالبًا ما تباع الأطفال أوترسل إلى المناطق مع الوعد بحياة أفضل، ولكن بدلاً من ذلك تواجه مختلف أشكال الاستغلال، والعبودية المنزلية تضع "الأطفال في الخدمة المنزلية، لفترات طويلة من الزمن، وغالبًا ما يُجْبَر أطفال آخرون؛ للعمل في الصناعات المنزلية الصغيرة، وعمليات التصنيع، وصناعة الترفيه، والجنس، ويكون لزامًا عليهم العمل لفترات طويلة من الزمن، وفي ظل ظروف عمل خطرة للغاية، وبأجور قليلة أو معدومة. وأحيانا يتحولون إلى

"أطفال شارع" ويستخدمون لأغراض الدعارة والسرقة والتسول، أو تجارة المخدرات. كما يتم الاتجار بهم أحيانًا في الخدمة العسكرية بوصفهم جنودًا، وأصحاب خبرة قتالية مسلحة في سن مبكرة جدًا.

٣) استصال الأعضاء البشرية ونقلها؛ تعد من الأشكال الحديثة، والمثيرة للجدل، تتضمن الاختطاف أو الخداع الذي ينتج عنه إزالة لإرادية لأعضاء الجسم؛ من أجل زرعها للغير، وعلى مدى سنوات كانت هناك تقارير من الصين تفيد بأن الأعضاء البشرية حُصدت من السجناء الذين أعدموا من دون الحصول على موافقة من أفراد الأسرة، وبيعت للمستفيدين من الزرع في مختلف البلدان، وكانت هناك أيضًا تقارير عن حالات إزالة أعضاء، ونقلها بواسطة الموظفين الطبيين بالمستشفيات، وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ادعاءات بأن الفقراء يبيعون أعضاء مثل: الكلى، وهناك بعض المزاعم بشأن الاتجار بالأجنة البشرية؛ لاستخدامها في صناعة مستحضرات التجميل والمخدرات، ولم يتم إثبات هذه التقارير، وفي السنوات الأخيرة تم استخدام الإنترنت بوصفه وسيطًا للمانحين والمستفيدين من الاتجار بالأعضاء، سواء أكانت شرعية أم غير شرعية.[٧٥]

الثقافة المجتمعية الدافعة للهجرة غير المشروعة(تحليل نظري وميداني)

تعد الهجرة غير المشروعة من القضايا المهمة التي برزت على الساحة العلمية، والبحثية بوصفها ظاهرة تتدخل فيها عدة من أطراف داخل مصر وخارجها؛ كما تعد الهجرة غير المشروعة مشكلة نظرًا لما يتعرض له المهاجرون من مخاطر، في بلدان العبور والاستقبال، وكذا ما قد يتعرض له ذووهم في بلدانهم الأصلية من أزمات وكوارث؛ بسبب الظروف غير الآمنة التي يتعرض لها المهاجرون، والتي قد تودي بحياتهم، أو بسبب الظروف غير الطبيعية التي يعيش فيها أهالي المهاجرين، وبالنظر إلى قضية الهجرة غير المشروعة في ضوء نظرية الحاجات الإنسانية يتبين الآتي

الهجرة عمومًا ولاسيما الهجرة غير المشروعة سلوك إنساني يكمن خلفه عدة من الدوافع والأسباب التي ترتبط في مجملها بعدم إشباع الحاجات الإنسانية بمختلف تصنيفاتها الأساسية والمشتقة بالقدر الذي يتوقعه، أو ينشده الفرد، في ظل ظروف مجتمعية داخلية غير مواتية، وفي ظل انفتاح على العالم الخارجي عن طريق أدوات تكنولوجيا المعلومات، ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، التي تبرز الكثير من مظاهر الرفاهية التي يتمتع بها المهاجرون من أبناء منطقتهم، فتثير مشاعر الغيرة لدى المقيمين الذين يعيشون في ظروف اجتماعية وثقافية غير كافية لتطلعاتهم، ومن ثم يسعون بكل السبل للهجرة واللحاق بركب المهاجرين الذين ينعمون برغد العيش هم وذووهم؛ بسبب عوائد المهاجرين.

كشفت الدراسة الميدانية عن جملة من الأسباب الدافعة للهجرة غير المشروعة في مجتمع البحث، وهي تنقسم إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، وأسباب ثقافية، ويأتي الدافع الاقتصادي في مقدمة تلك الدوافع، وترتبط الأسباب في مجملها والدوافع بكل من عوامل الطرد في المناطق الطاردة للمهاجرين، وعوامل الجذب في الدول الجاذبة للمهاجرين، والمستقبلة لهم. ويمكن توضيحها كالآتي:

- إن فرص العمل المتوافرة لا ترضي تطلعات المهاجرين في الحصول على دخل يُسهم في إشباع حاجاتهم الأساسية بطريقة مرضية
- طبيعة الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة (زراعة، وصيد، وصناعة طوب، وأعمال بناء ومقاولات، وحرف بسيطة) تجعل دخول المشتغلين بها غير ثابتة، وغير مستقرة، كما تعتمد-بشكل كبير-على الجهد البدني المبذول، ومن ثم ينعدم معها الإحساس بالأمن

الإقتصادي، ومن ثم الاجتماعي، وتهدد عوائل أسر المشتغلين بها في حالة إصابتهم بأية أمراض تمنعهم من العمل.(البحث عن مصلحة تكون باب رزق غير الشقا وشغل العتالة، وبدل ما أكون أجري أكون صاحب ملك)

- وجود الكثير من التجارب الناجحة للمهاجرين سواء أكانوا من الجيران، أم من الأقارب، أم من المعارف.
- الرغبة في الثراء السريع، والغيرة؛ بسبب مظاهر الترف الذي يرونه باديًا على العائدين من الخارج متمثلًا في ملابسهم ، ومنازلهم الفخمة، وسياراتهم الفارهة وارتفاع مستواهم الاجتماعي ولاسيما بين من كانوا لا يملكون شيئًا قبل الهجرة.
- الرغبة الشديدة في تقليد أقرانهم الذين نجحوا في الهجرة ومحاكاتهم، ويدعم ذلك مظاهر الثراء البادية على الذين هاجروا عن طريق ما يعرضونه على صفحات التواصل الاجتماعي من صور تعكس مظاهر التغيير، والتحسن في مستواهم، والنعيم الذي يعيشون فيه، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "صور المهاجرين على الفيسبوك وهما متنعمين ولابسين أحسن لبس واحنا هنا هلاهيل يغريني أنا وغيري، وبيهزني من جوه مع انهم لما كانوا هنا كانوا هلاهيل وانا كنت أحسن منهم".، "الصور اللي بنشوفها على الفيسبوك المهاجرين بقوا حاجة تانية وعيشة تانية خالص".
- وجودهم بالقرب من مراكز نقل المهاجرين، وتخزينهم، ومعرفتهم بالسماسرة الذين يسهلون لهم الأمر، كما يضعون عدة من التسهيلات في سداد رسوم الهجرة، فقد يتم الدفع مقدمًا أو على أقساط مؤجلة تُسدد بعد نجاح رحلة الهجرة واستقرار المهاجر(يتم توقيع شيكات بالمبلغ المطلوب)، أما إذا فشلت الرحلة فلا يتم مطالبته بشيء.

إذا كانت الثقافة والنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع هي التي تحدد للإنسان طريقة إشباع حاجاته، ففي كثير من الأحيان لا تستطيع الثقافة، والنظم القائمة وحدها تلبية الحاجات كلها بالقدر الذي يتوقعه، أو ينشده الفرد؛ بسبب وجود تحديات عديدة، من شأنها أن تجعل من الصعب في المستقبل القريب تحقيق الحاجات كلها للبشر بالقدر نفسه.

جدير بالذكر أن الإنسان نفسه وما يمتلكه من مهارات، وقدرات عنصر مهم جدًا في إشباع الحاجات بالقدر الذي ينشده؛ إذ تعد كل من الثقافة والنظم الاجتماعية والمؤسسية عوامل مساعدة في اشباع الحاجات، أما مستوى الإشباع الذي يُرضي طموح الإنسان وتطلعاته(المتجددة والمتزايدة) فيرتبط بسمات الفرد ورأس ماله الذاتي، ورأسماله الاجتماعي، وهنا تجب الإشارة إلى أهمية التعليم الجيد والمستمر، والتعلم الذاتي، والتعليم المتطور، والمرتكز على إكساب المهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته، فضلاً عن أهمية التدريب المستمر فيما يختص بالأفراد والمؤسسات، ويضاف إلى ذلك ضرورة اهتمام الفرد بتكوين شبكة من العلاقات الجيدة بينه وبين المحيطين به وأن ينفتح بعلاقاته مع الآخر، وأن لا ينغلق على نفسه، فهذه الأمور كلها ذات أهمية في تشكيل رأس المال الذاتي، والاجتماعي للفرد ومن ثم تؤدي دورًا مهمًا في إشباع حاجاته بالقدر الذي يقترب من تطلعاته، فلا شك أن الإنسان القادر على بناء شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية القوية والجيدة يحظى بنصيب وافر من إشباع حاجاته بالمقارنة بغيره ممن يفتقر إلى هذا الرصيد من رأس المال الاجتماعي.

تؤكد بعض المدارس الفكرية في رأس المال البشري أن الإنسان في حد ذاته يشكل رأس مال بشري، وقد أكدت الدراسة الميدانية هذا الرأي بشكل جلي؛ إذ تعتمد الهجرات غير المشروعة بشكل كبير في نجاحها ليس فقط على مهارات المهاجرين، ومستوى

تعليمهم، بل تعتمد على الفئة العمرية لهم؛ فالرحلة الناجحة (من وجهة نظرهم هي الرحلة التي ينجح أفرادها جميعهم في الوصول إلى بلد المقصد، ويتم قبولهم بواسطة الجهات المختصة بوصفهم إما لاجئين، وإما أطفالاً تشملهم الاتفاقيات الدولية وتختصهم بالرعاية) هي التي تضم الأطفال، أو الأشخاص من الفئة العمرية الأقل من ١٧ عامًا فيما يختص بالمصريين، أو التي تضم لاجئين من السوريين من الأعمار كافة؛ بسبب ظروف الحرب في سوريا. ففيما يختص بالأطفال يتم استلامهم، واحتضانهم، وإلحاقهم بالمدارس وتقديم أشكال الرعاية كلها لحين الوصول إلى سن ١٧ عامًا يتم منحهم حق الاختيار ما بين البقاء في البلد المستقبل أو العودة لوطنه الأصلي ومساعدته في البدء بمشروع صغير يقتات عليه بحيث لا يلجأ للهجرة غير المشروعة مرة أخرى، ويعرض نفسه لمخاطرها العديدة؛ وقد حدث هذا مع أحد المبحوثين؛ إذ تم دعمه ماديًا وبدأ في مشروع تجاري، فقد نجح في الهجرة في عمر لم يتجاوز ١٧ عامًا، والتحق بالمدارس وَدُعِم ماديًا ومعنويًا وعندما وصل لسن ١٧ عامًا اختار العودة لوطنه على أن يتسلم دعمًا ماديًا يساعده على بدء مشروع صغير.

كما يعتمد نجاح المهاجر بطريقة غير مشروعة(١٧ عامًا فأكثر) في بلد الاستقبال على قدرته على الهرب من حرس حدود بلد الاستقبال، والاتصال بأحد أقاربه(من الدرجة الأولى) عن طريق رقم هاتف، أو أن يعرف لغة البلد المستقبل، ويكون معه قدر من المال بعملة بلد الاستقبال(اليورو غالبًا) ويستطيع الهرب؛ لحين تسوية أوضاعه، أو يدعي انتماءه لجنسية أخرى تعاني من حروب وصراعات فيحصل على مزايا اللجوء-هذا بعد أن يُخفي أو يتخلص من أي إثبات للهوية الشخصية-، وهنا يتضح أهمية رأس المال الاجتماعي؛ إذ إن المهاجر الذي يكون له علاقات ببلد الاستقبال يستطيع الاستمرار فيه وممارسة عمل ما يتكسب منه، كذلك يعتمد نجاحه على معرفته بقواعد اللجوء في بلد المصدر، ومعرفته باللغة المحلية.

وسائل الهجرة، واتجاهاتها:

لقد تم استعراض وسائل الهجرة غير المشروعة في الصفحات السابقة عن طريق التراث النظري وتبين أنها تتنوع ما بين وسائل برية وجوية وبحرية، أما فيما يختص بالوسائل المستخدمة في مجتمع البحث فكانت عبارة عن سيارات للتنقل داخل مناطق العبور، والتخزين(ميكروباصات)، يتم بواسطتها نقلهم إلى الشاطيء الذي سيبدأون منه رحلتهم البحرية، ثم يركبون زوارق مطاطية توصلهم إلى مراكب متوسطة في عرض البحر تسمى شنشوله، ومنها يتم تحميلهم في مراكب أكبر هي التي تكمل الرحلة لشاطئ دول المقصد على سواحل أوروبا، وغالبًا لاتعود المركب مرة أخرى. أما فيما يختص باتجاهات الهجرة فتبين من الدراسة الميدانية أن دول الاتحاد الأوروبي المطلة على ساحل البحر المتوسط هي الوجهة الرئيسة لمعظم راغبي الهجرة ولاسيما إيطاليا، ويتوزع المهاجرون بمجتمع البحث على عدة من دول منها فرنسا وإنجلترا واليونان، والسويد، وغيرهم.

رحلة الهجرة

الهجرة غير المشروعة تتم وفق سلسلة مترابطة الحلقات، تبدأ بالمندوبين الذين يطوفون القرى والنجوع الفقيرة بمختلف المحافظات؛ من أجل إغواء الناس على تهجير أطفالهم(١٢-١٣ : أقل من ١٧ عامًا) وإغرائهم بمجموعة من الصور لبعض حالات الهجرة الناجحة لأشخاص معروفين بالنسبة لهم والأموال الطائلة التي ستعود عليهم، والظروف المعيشية الجيدة التي سينعم بها أبناؤهم في بلدان المقصد(تعليم، ورعاية صحية، وتغذية جيدة،...وإلخ.)مستغلين بساطة حياتهم وضيق أحوالهم، وقد أشار المبحوث إلى أن "أحد

الأطفال الذين يعرفهم سافر إيطاليا، وتغيرت حياته، دخل مدارس، وعملوا له نظام غذائي، وراح جيم وبيمشي بالنظارات الشمسية، كل شوية نظارة ولبس شياكة، وعربيات، كما يتباهون بصورهم مع البنات الإيطاليات". وفيما يختص بمجتمع البحث فلا يوجد به مندوبون بل إن المنطقة تستقبل المندوبين من المحافظات الأخرى. ثم تتصل مجموعة المندوبين بالحلقة الثانية وهي السماسرة من أصحاب المراكب الكبيرة الذين يقومون بتجميع راغبي الهجرة من المصريين القادمين بواسطة المندوبين من مختلف محافظات وجه بحري، أو من اللاجئين السوريين، أو من بعض الأفارقة، وتخزينهم في أماكن عديدة مناسبة لهذا الغرض مثل: بعض الشقق في قرية البرج، أو في العشش العائمة وسط النيل فوق صناديق الأسماك ويستغرق التخزين فترة من بضعة أيام قليلة وحتى أسبوع، تجمع في أثنائها أعداد تفوق الحمولة المتوقعة للمركب بكثير جدًا حتى إن أحد الشباب الذين خاضوا تجربة هجرة فاشلة شبه المركب وهم داخلها بعلبة التونة، وذكر أن الناس لا تستطيع التحرك وكان من يرغب في الذهاب إلى دورة المياه عليه أن يدوس على من في طريقه حتى يمر.

يقوم السمسار ببناء مركب(المركب بيكون راميها قبل ما تطلع وهو عارف انها هتتمسك هناك ومش هترجع ولو رجعت هتتمسك هنا) لهذا الغرض تكلفتها حوالي مليوني جنيه، أما عائدات الهجرة غير المشروعة فقد تصل من ٧-٢٠ مليون جنيه وفق ما ذكره المبحوثون، وجدير بالذكر أن المركب التي تستخدم لهذا الغرض تمثل خسارة بالنسبة للسمسار سواء أ نجحت الهجرة أم لم تنجح، لأن بمجرد وصول مراكب الهجرة غير المشروعة لشواطئ دول الاستقبال يتم التحفظ عليها، وإتلافها إما بالحرق وإما بالتفكيك والبيع، كما أن هذه المراكب ليست مرخصة لها، أو تكون أوراقها مزيفة، ويؤكد المبحوثون أن السماسرة يحصلون على مكاسب تزيد أضعاف ما يتكلفونه في بناء المركب فإذا كانت تكلفة المركب ٢ مليون فإن أقل رحلة هجرة تدر عائد ٧ مليون ومن ثم فالمكسب مضمون والسمسار يعلم جيدًا ماذا يفعل، فهو يحصل على أضعاف تكلفة المركب قبل أن يفقدها. ينتهى دور المندوب بتسليم المهاجرين للسماسرة، وبعدها يبدأ دور مجموعة الميسرين الذين يساعدون السماسرة في المرور بمركب الهجرة، والتهرب من شرطة خفر السواحل داخل مصر، وذلك مقابل رسوم حسب عدد المهاجرين ويحصل على عمولته بالدولار، ويحدد السماسرة رسوم الهجرة حسب الحالة الاقتصادية للمهاجر، كما قد يكون الدفع مقدمًا أو مؤجلاً. وأكد المبحوثون الذين هاجروا أنه يتم الدفع فيما يختص بغير المصريين بالدولار، أما المصريون فيدفعون بالجنيه المصري، ويخضع تحديد الرسوم للمساومة والتفاوض ويشترط أن يكون السن أقل من ١٧ عامًا ويرفض السماسرة تهجير من هو أكبر من ذلك السن، وأشار المبحوثون أنه يتم التهريب غالبًا في وقت الفجر، كما يتم في كثير من الأحيان قطع التيار الكهربي عن المنطقة التي ستخرج منها الرحلة(لما يكون في تهريبة). أما دور السماسرة فينتهي كما ذكر المبحوثون بمجرد وصول المركب لشاطئ الدولة المراد الهجرة إليها فيتسلم المهاجرين الصليب الأحمر، والشرطة بدولة الاستقبال، فضلاً عن بعض ممثلي سفارات دول المهاجرين. ويتم بعدها إجراء التحقيقات، والتحريات، واتخاذ الإجراءات المختصة بالتحقق من الهويات المختصة باللاجئين، والتحقق من أعمار غير اللاجئين، والتحفظ على من هم فوق سن ١٧ عامًا ومعاقبتهم بإرسالهم إلى السجون تمهيدًا لترحيلهم كما حدث مع أحد المبحوثين.

وتعد منطقة البحث أحد منافذ الخروج، وهناك منافذ أخرى تطل على الشاطيء المقابل مثل: الجزيرة الخضراء، وبرج مغيزل؛ التابعتين لمحافظة كفر الشيخ_وتزداد بهما أعداد المهاجرين بما يفوق أعدادهم في مجتمع البحث وفق ما ذكره المبحوثون_ فضلاً عن وجود منافذ أخرى موزعة على المحافظات الساحلية جميعها المطلة على البحر المتوسط، مثل: الإسكندرية، ومرسى مطروح، وبورسعيد، ودمياط، وغيرها.

التأثيرات الاجتماعية والثقافية للهجرة غير المشروعة

للهجرة غير المشروعة تأثيرات عديدة منها ما يختص بالمهاجر نفسه وذويه، ومنها ما يختص بتأثيرها في البلد المستقبل، كما ترتبط التأثيرات بمدى نجاح الرحلة أو فشلها، وأعتقد أن هناك تأثيرات ترتبط بشخصية المهاجر نفسه واستعداداته ومهاراته، والبحث معني بالنوع الأول من التأثيرات؛ أي ما يختص بالمهاجر نفسه وذويه والمقربين منه، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أولًا- فيما يختص بالهجرة الناجحة:

- تنعكس تأثيراتها على المهاجر؛ إذ تتحسن أحواله المعيشية وظروفه الاقتصادية، ويمتد ذلك الأثر إلى أسرته والمقربين منه عن طريق التحويلات المالية التي تستثمر في اقتناء مكان مناسب وتأسيسه للإقامة والسكن، والزواج، كما يتغير السلوك الاستهلاكي للمهاجر وذويه ويبدو في اقتناء الكماليات المنزلية، والسيارات، والملابس، وغيرها، واستخدم الفائض في شراء العقارات بوصفه نوعًا من الاستثمار.

-تمتد تأثيراتها إلى محيط الأقارب ولاسيما من الدرجة الأولى فيساعد الإخوة بعضهم بعضًا، ويساعد الأب الأبناء؛ فالمهاجر المستقر ببلدان الاستقبال يدعم ذويه من الدرجة الأولى، ويسهم في استقرارهم، ويعاونهم في الحصول على عمل. أما المهاجر الذي ليس له أقارب من الدرجة الأولى فلا يجد من يدعمه، ويتحمل المخاطرة إما ينجح وإما يفشل. وعلى حد قولهم:"اللي هناك مبيساعدش حد، ومبيعرفش حد، بيتبرى منهم، واللي ملوش حد هناك بيتبهدل أحلى بهدلة". تشير كلمة "هناك" إلى بلد الاستقبال. وعبارة "أحلى بهدلة" تعني المعاناة الشديدة التي يلاقيها المهاجر الذي ليس له أقارب من الدرجة الأولى؛ حتى يتم توفيق أوضاعه ببلد المقصد، كما تمتد بطريقة غير مباشرة إلى محيط الجوار؛ إذ تحفز الهجرات الناجحة غيرهم من الجيران الأقرب فالأبعد ممن يعانون من ظروف معيشية مماثلة لهم-قبل الهجرة-، وتثير لديهم الرغبة في تحمل المخاطرة؛ من أجل الحصول على المكاسب التي جناها أقرانهم.

-يحرص بعض المهاجرين على أن يتزوج من فتاة مصرية، في حين يتزوج آخرون من أجنبيات، ولا يوجد إلزام من الأهل على أي من ذلك،ويؤكد بعض المبحوثين في هذا السياق ارتفاع قيمة المهور، والمبالغة الشديدة في شراء مستلزمات تأثيث منزل الزوجية(الأساسية والكمالية والرفاهية) بين أسر المهاجرين، كما أن "النقوط" في الحفلات التي تتم في الخطبة والحنة وغيرها من مراسم الزواج التي تخص الرجال فقط تكون بالعملات الأجنبية.

-يحرص بعض أسر المهاجرين على إلحاق الأبناء بمدارس دولية؛ بهدف الحصول على خدمة تعليمية متميزة؛ وتمهيدًا لتأهيلهم-لاسيما الذكور- للحاق بذويهم المهاجرين، وأقرانهم المستقرين في دول أوروبا.

-يؤدي غياب الأب(المهاجر) وعدم قيامه بدوره في الرقابة على سلوك الأبناء إلى وجود بعض مظاهر الانفلات الأخلاقي والسلوكي بين أبناء بعض المهاجرين. هنا يجب تأكيد أهمية دور كل من الأم والأجداد في دعم عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.

-يؤكد بعض المبحوثين أن كثيرًا من النساء ينفقن مبالغ طائلة من المال للمشعوذين؛ بهدف تحقيق بعض المصالح الشخصية

ثانيًا- فيما يختص بالهجرات غير الناجحة
-يتم التحفظ على المهاجرين بمجرد وصولهم بلدان المقصد، والتأكد من هويتهم وأعمارهم، ويتم إيداعهم بالسجن لمدة غير محددة؛ تمهيدًا لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.
-يؤكد المبحوثون أن المهاجرين ولاسيما من صغار السن يتعرضون لمحاولات تغيير لعقائدهم الدينية لصالح العقيدة الدينية السائدة في بلدان الاستقبال، ويتم ذلك بطرق الترهيب من عقيدة المهاجر، والترغيب في العقيدة الأخرى، وذلك إما في المدارس التي يلتحقون بها، وإما في دور رعاية الأيتام التي قد ينضمون إليها في بلدان الاستقبال.
-الجدير بالذكر أنه قد ينجح المهاجر في الدخول إلى بلد المقصد والتهرب من المسئولين بواسطة أحد أقاربه أو معارفه، ولكن لا تعد هجرته ناجحة؛ بمعنى أنه يفشل في إدارة حياته، ويعيش حياة متحررة من دون رقيب، ويشرب الخمر، ويرتاد الملاهي الليلية. مما يشير إلى أن أهداف المهاجر وإن كانت اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أن هناك أسبابًا أخرى قد لا يصرح بها المهاجر أو يخفيها؛ منها: الرغبة في التحرر من القيود التي تفرضها طبيعة الثقافة المجتمعية في مجتمعه الأصلي؛ إما بحكم التقليد وإما العادة وإما العقيدة الدينية، فيسعى للهجرة؛ لكي يعيش حياة مختلفة تتوافق مع طبيعة أهوائه ومن دون قيود ثقافية وعائلية. وتبين من الدراسة الميدانية أن الشخص الذي يوصف بأن سلوكه منحرف في مجتمعه الأصلي عندما يهاجر يستمر في ممارسة السلوك نفسه، ولكن بطريقة أكثر تنظيمًا.
-يتعرض بعض المهاجرين للاستغلال بواسطة بعض العصابات التي تستغل حديثي السن في العمل القسري بأشكاله العديدة مثل: ترويج المخدرات، والتدريب على تصوير الأفلام الإباحية، وقد يتم استغلالهم بأقسى درجات الاستغلال في تجارة الأعضاء البشرية. وأكد المبحوثون هذا الأمر وإن كانت الهجرات التي تستهدف استغلال المهاجرين في استئصال أعضائهم البشرية جميعها لا تتم فيما يختص بالمصريين والأرجح أنها تتم فيما يختص باللاجئين السوريين أو الأفارقة الذين يهاجرون بواسطة سماسرة المنطقة. والسبب في ذلك هو الخوف من المساءلة والمحاسبة فيما يختص بالمهاجر المصري؛ لأن له أهلاً وأقارب، ومتصلين بأحد المندوبين، الذي بدوره يتصل بالسماسرة، وأكد أحد المبحوثين "أنه طلب من السمسار-الذي سافر عن طريقه- أن يلحقه بإحدى الرحلات ولكنه رفض وذكر له بأن هذه الرحلة مختصة بتجارة الأعضاء والناس اللي فيها مش هيلحقوا يوصلوا لأنهم هيتقطعوا في الطريق ويترموا في البحر، ونصحه بأن ينتظر الرحلة التالية".

أهم النتائج

-إن التعرف إلى أسباب الهجرة غير المشروعة ودوافعها كان أحد تساؤلات الدراسة، وقد تمت الإجابة عن هذا التساؤل في متن البحث؛ إذ تبين أنها ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأولى نابعة من الظروف والأوضاع الاقتصادية غير المواتية(طبيعة الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة) والتي ينجم عنها ظروف اجتماعية غير مواتية أيضًا ينتج عنها رغبة قوية في تغيير الواقع بحيث يكون أفضل وأكثر ضمانة للمستقبل، وعلى الرغم من سيطرة الدافع الاقتصادي إلا أن هناك دوافع أخرى ترتبط بالرغبة في التحرر من قيود الثقافة المجتمعية وضوابطها، وكذلك الرغبة في الثراء السريع وتقليد نماذج الحياة الأكثر رفاهية ومحاكاتها.
-إن توافر المعرفة-لدى الأطراف المعنية-المختصة بقواعد اللجوء، وشروطه، والطريقة التي يتم التعامل بها مع المهاجرين أحد العوامل المهمة في دعم تيار الهجرة غير المشروعة في مجتمع البحث. والأطراف المعنية هنا هم؛ السماسرة، والمندوبون، والميسرون،

والمساعدون، والمهاجرون وذويهم. كما أن توافر السماسرة بالمنطقة، وكونهم من أهل البلد يدعم الثقة فيهم من قبل المواطنين المهاجرين، وذويهم، كما يسهم في تيسير سداد رسوم الهجرة؛ وفق الحالة الاقتصادية للمهاجر.

-تبين من الدراسة الميدانية أن الرؤية المجتمعية تدعم-إلى حد كبير- تلك الظاهرة، عن طريق توافر عدة من عوامل تدعم هذه الرؤية ويعد الموقع الجغرافي من العوامل المهمة في دعم تيار الهجرة غير المشروعة إلى بلدان أوروبا، سواء أكان بمجتمع البحث، أم في عدد من المناطق المجاورة. كما أن كون القرية ساحلية، والصيد من الأنشطة الاقتصادية المهمة؛ يجعل السفر بواسطة البحر أمرًا مألوفًا، كما تسهم تكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها من شبكات التواصل الاجتماعي في دعم تلك الرؤية عن طريق إثارة رغبة الأفراد في تقليد أقرانهم الذين نجحوا في الهجرة ومحاكاتهم؛ بسبب ما يعرضه المهاجرون على صفحات التواصل الاجتماعي من صور تعكس مظاهر الثراء والرفاهية بالمقارنة بأوضاعهم قبل الهجرة.

-قد تسهم الهجرة الناجحة في إشباع الحاجات الأساسية لكل من المهاجر وذويه في بدايتها، وفي مرحلة تالية وبعد أن يمضي المهاجر عدة من السنوات ويجني الكثير من الأموال يتم اشباع تلك الحاجات الأساسية والثانوية بمستوى أعلى من الإشباع وبطريقة مختلفة عن الطريقة التي كانت تتم بها قبل الهجرة، ويبدو ذلك في مظاهر الترف في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وتجهيزه، ومختلف مقتنيات المهاجر وذويه، كذلك الأمر فيما يختص بالخدمات التعليمية التي تتم في أفضل المدارس، والخدمات الصحية التي يحصلون عليها في أفضل المستشفيات؛ بسبب توافر الموارد الاقتصادية التي تستخدم لهذا الغرض.

-تُسهم الهجرات الناجحة وتأثيراتها الظاهرة في المهاجرين وذويهم؛ في إثارة رغبة المواطنين الذين لم يهاجروا في أن يشبعوا حاجاتهم بالمستوى نفسه لدى المهاجرين، ومن ثم تثير لديهم الرغبة في الثراء السريع، وتقليد سلوك المهاجرين ومن ثم يمكن القول: إن تزايد موجات الهجرة في مناطق الطرد ينبئ بإمكانية حدوث تغير ثقافي ناجم عن ارتفاع مستوى الطموح، وتجاوز المواطن لدافع إشباع الحاجات إلى دافع إشباع الحاجات بمستوى معين أعلى من المستوى التقليدي، ومن ثم قد يؤدي عدم إشباع هذه الحاجات بالمستوى المطلوب إلى انتشار الإحباط، وخيبة الأمل، وعدم الانتماء.

-تعد الهجرة غير المشروعة(الناجحة)من وجهة نظر المهاجرين وسيلة لإشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية لهم، ولذويهم، كما أنها تشكل جزءًا من رأس المال البشري، والاجتماعي للمهاجرين يمكنهم من استقدام ذووهم؛ من أجل أن يعم النفع على أفراد الأسرة، كما تمثل عوائد الهجرة بالنسبة للمهاجرين وسيلة للتنمية المستدامة-إن صح القياس- على نطاق الأسرة والعائلة

- إن القول بأن انتماء المهاجرين لدول المقصد أكبر من انتمائهم لبلدانهم الأصلية غير دقيق من وجهة النظر الشخصية ؛ إذ إن الغالبية يتزوجون من بلدانهم الأصلية، كما يستثمرون أموالهم في أوطانهم، مما يشير إلى أن الانتماء الظاهري لدول المقصد مؤقت مرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية، ولا يعد بديلًا عن الانتماء للوطن الأصلي.

- لا يمكن القول بأن الهجرة غير المشروعة تعد استثمارًا أو إهدارًا لرأس المال البشري والاجتماعي؛ لأن هذا الأمر يرتبط بعدة من عوامل منها مدى نجاح الهجرة أو فشلها، ومدى نجاح المهاجر في بلد المقصد في الحصول على عمل مناسب، فالعمل في مجال تهريب المواطنين بطريقة غير مشروعة يمثل نوعًا من الاستثمار الذي يدر عائدًا يتجاوز ضعفين أو ثلاثة أضعاف، وهذا العمل يضم أطراف عدة أهمها وأقواها هم السماسرة(أصحاب رأس المال)، ويعاونهم المندوبون الذين يستقطبون المهاجرين من المحافظات جميعها، ويعاونهم

بعض المساعدين الذين يخزنون المهاجرين في الشقق والعشش، والذين ينقلون المهاجرين في السيارات إلى شواطئ الإبحار، ويشترك معهم بعض الإداريين الذين يسهلون عبور المراكب والتهرب من خفر السواحل. أما فيما يختص بالشخص الذي يفشل في الوصول أو يفشل في العمل بعد الوصول فإن الهجرة بالنسبة له إهدار للمال والوقت والجهد، وتترك لديه انطباعًا نفسيًا قاسيًا، كما قد يسبب قرار الهجرة إصابة أحد والدية ببعض الأمراض؛ بسبب الخوف من فقد الأبناء في رحلة محفوفة بالمخاطر.

-يعد رأس المال البشري والاجتماعي أداة مهمة لتمكين المهاجرين في دول المقصد، وتعزيز وجودهم، ومن ثم الإسهام في تحقيق أهداف الهجرة، ويتركز رأس المال البشري إمكانات اللأفراد، وما يمتلكه المهاجرون من معارف، ومهارات، وقدرات، أما رأس المال الاجتماعي فيتمثل في علاقاتهم، أي شبكة العلاقات الاجتماعية التي يرتبطون بها في بلدانهم الأصلية بمجتمع البحث، أو ببلدان المقصد، أو حتى قدراتهم على عقد علاقات اجتماعية جديدة من شأنها أن تدعم وجودهم ببلدان المقصد.

-تتضمن الهجرة غير المشروعة تأثيرات اقتصادية واجتماعية تبدو التأثيرات الاقتصادية ليس فقط في المهاجر الناجح وذويه، بل في الأطراف المشاركة كافة في عملية تهريب المهاجرين، وتبدو التأثيرات الاجتماعية في التفاوت في المستوى الاجتماعي بين المهاجرين وغير المهاجرين، ارتفاع قيمة المهور، وارتفاع تكاليف الزواج، ومظاهر عدم الانتماء لدى المواطن الذي يفشل في الحصول على فرصة عمل ترضي طموحه المتزايد، وفشله في الهجرة؛ بسبب السن، أو عدم وجود أقارب يدعمونه أو الخوف من الموت.

-إن لجوء الشباب للهجرة غير المشروعة_من وجهة نظرهم_ ليس تقليدًا أعمى بل هو تخطيط للمستقبل، مبني على وجود ظروف اقتصادية وسياسية داخلية غير مواتية، ووجود فرص للنجاح والإنجاز في بلد الاستقبال، ووجود تجارب ناجحة لعدد من الأقران والجيران، ويدعم هذا الإيمان بالقضاء والقدر وهذا كله يعد دافعًا قويًا لتحمل المخاطرة.

- تبين من الدراسة الميدانية أنه على الرغم من القيود المفروضة على الهجرة غير المشروعة في كل من البلدان الطاردة والجاذبة، وعلى الرغم من المعاملة غير الآدمية، والظروف المهينة التي يتعرض لها المهاجرون في أثناء الرحلة، وتوافر عنصر المخاطرة الذي قد يودي بحياة المهاجرين إلا أنها مستمرة ولم ولن تتوقف.

توصيات

- ضرورة سعي المسئولين لتنظيم الهجرات غير المشروعة وفق برامج زمنية محددة، وبواسطة عقد اتفاقيات أو بروتوكولات إرسال عمالة-لاسيما ذوي المهارات المتواضعة- تضمن للمهاجر السفر في ظروف آمنة، وتوسع من مستوى الإفادة من العائد الاقتصادي للهجرة بحيث لا ينحصر فقط في عائلات المهاجرين، أو الأطراف المعنية فقط من السماسرة والمندوبين.
- ضرورة العمل على تأمين المواطنين الذين يعملون في مهن تعتمد على المجهود البدني، أو توفير فرص عمل بديلة تدر دخلاً يؤمن مستقبل المواطنين، وأسرهم في حالة المرض أو العجز أو الوفاة.
- ضرورة الاهتمام بالخدمات التعليمية، وتقليل معدل التسرب من المدارس ودعم الفقراء؛ من أجل التعليم، وبناء رأس المال البشري، بواسطة التعليم الرسمي، وبرامج التدريب.
- ضرورة استغلال الإمكانات والموارد الموجودة بالمنطقة والمناطق المجاورة استغلالاً سياحيًا ولاسيما أن المنطقة غنية بالموارد السياحية. يتيح هذا فرص عمل مناسبة تكون

نابعة من الرؤية المجتمعية لمجالات العمل التي يفضلها المواطنون، ويستطيعون القيام بها.

Abstract

Community Culture Driving Illegal Iimmigration; A Study In Applied Anthropology

By Salwa Elsayed Abdalkader

The illegal immigration is an important issue; as a phenomenon where intervenes many parties inside and outside Egypt. It is also a problem; because of the immigrants suffering and the dangers in both transit and receiving countries, as well as their families suffering in their origin countries; because of unsafe conditions faced by immigrants and that may destroy their lives. The main objective is to shed light on this phenomenon in Egypt; through a local community which known as having a high level of illegal immigration.This research relied on an anthropological field study in the village of "Burj Rasheed" in Bohira governorate, and used several tools; working directory, simple and in-depth interview, observation, and informants. The results based on three theoretical frameworks; Malinowski's cultural needs theory, human capital theory, and social capital theory. The main results are;

-The main reasons of illegal immigration in "Burj Rasheed" are primarily economic in nature

-There are other non-economic reasons such as; the desire to be free from the constraints of culture and community, as well as the desire to get rich quickly and simulation.

-successful immigration may contribute to satisfy basic needs of both immigrants, and their families

- The community culture support_ to a great extent_ illegal immigration

- There are positive effects of illegal immigration, particularly with regard to a successful trip, as well as negative effects with regard to unsuccessful trip.

الهوامش

[1] Piddington, Ralf(1957) "Malinowski's theory of needs" In; Firth, R.(ed.) man & culture, Routledge &Kegan Paul limited, NY : 33-51.

[2] Danesh, H.B. (2011). Human Needs Theory, Conflict, and Peace: In Search of an Integrated Model. In D. J.
Christie (Ed.), *Encyclopedia of Peace Psychology*. Hoboken, New Jersey: Wiley-Blackwell available at; https://www.academia.edu/6985348/Human_Needs_Theory_Conflict_and_Peace

[3]Danielsen, Gert (2005) Meeting Human Needs, Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka, USAL : 2-3 available at; http://www.cnvc.org/sites/cnvc.org/files/NVC_Research_Files/NVC%20and%20Violence%20Prevention/Danielsen2005.pdf

[4] Piddington, Ralf(1957): 33-51.

[5]Fitzsimons, Patrick,(2016) Human Capital Theory and Education, James Cook University, Townsville City, QLD, Australia: retrived from

www.researchgate.net/publication/304196496_Human. **DOI: 10.1007/978-981-287-532-7_331-1** In book: Encyclopedia of Educational Philosophy and Theory, pp.**1**-4

[6] The Human Capital Report 2016, World Economic Forum , Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/HCR2016_Main_Report.pdf p827.

[7]Huff, Richard, human capital. (2016). In *Encyclopædia Britannica*. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/human-capital

[8] Stryzhak O. O(2012), Human Capital Theory; formation of scientific concept, Kharkiv National University of Economics, available at http://www.oalib.com/downloadEndnote/2046669

[9] Mihai, Chirila (2009), Human Capital and Romania's Perspective in the EU Journal Article, Annals of Dun£ºrea de Jos University. Fascicle I : Economics and Applied Informatics, Dunarea de Jos University of Galati, P. 43. available at; http://www.ann.ugal.ro/eco/Doc2009/MihaiChirila.pdf

[10] Hannan, T. Michael & others, (2016), wage and salary, In *Encyclopædia Britannica*. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/wage

[11] Becker , Gary S. (2016)*Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.* Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016<https://www.britannica.com/biography/Gary-Becker>.

[١٢] فوزي بوخريص(٢٠١٣) مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، المجلة العربية لعلم الاجتماع(إضافات) العدد(٢٣-٢٤) لبنان : ١٤٢. متاح على الرابط http://search.mandumah.com/Record/48975/

[١٣]حوكا، بن أحمد(٢٠١٥) الرأسمال الاجتماعى ورابطة العيش المشترك : دراسة فى الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسى فى المغرب، المجلة العربية لعلم الاجتما، لبنان. ص ١٦٣، متاح على الرابط(https://search.mandumah.com/Record/631026)

[١٤] "social capital". *Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.*Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016 <https://www.britannica.com/topic/social-capital>.

[١٥]طلعت مصطفى السروجي(٢٠٠٩) رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٣٧، ٣٨.

[١٦]Poteyeva, Margarita "social capital". *Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.*Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016 <https://www.britannica.com/topic/social-capital>.

[١٧] Feldman, Tine Rossing & Assaf, Susan (1999)Social capital: conceptual frameworks & empirical evidence, Social Capital Initiative Working Paper No. 5 P: 2, retrived from http://www.worldbank.org/socialcapital

[١٨]إسعاف حمد(٢٠١٥) رأس المال الاجتماعي :مقاربة تنموية، مجلة جامعة دمشق–المجلد - 31 العدد الثالث:١٤٣.

[١٩]Feldman, Tine Rossing & Assaf, Susan (1999) : 2-3

[٢٠] أحمد زايد وآخرون(٢٠٠٦) رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، ط١، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة :٥

[٢١] Putnam, Robert D. (2016)*Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.*Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016 <https://www.britannica.com/biography/Robert-D-Putnam>.

[٢٢] طلعت مصطفى السروجي(٢٠٠٩) : ١٢، ١٣.

[٢٣] إسعاف حمد(٢٠١٥): ١٤١.

[٢٤]أحمد زايد وآخرون(٢٠٠٦): ٧.

[٢٥] Taormina, Robert J. , Kuok , Angus C. H. & Wei Wei (2012) Social Capital as Dehumanizing Terminology, Advances in Applied Sociology, PP. 143-148 http://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?PaperID=20183

[٢٦] Feldman, Tine Rossing & Assaf, Susan (1999) : 2

[٢٧] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمركز ومدينة رشيد،

[٢٨] www.almaany.com

[٢٩] **Popescu, Cristina Florina (PANAIT), (2013) Illegal Migration-conceptual Deliminations, Challenges of the Knowledge Society, , Nicolae Titulescu University of Bucharest, Available at; http://www.oalib.com/downloadEndnote/2954343, p:606.**

[٣٠] George, Susan, Samuel, John (2002), Globalization, Migration and Development,Canadian Studies in Population, Canadian Population Society, P: 33, Available at; http://www.oalib.com/downloadEndnote/2956211

[٣١] دليل المنظمة الدولية للهجرة(٢٠١٠) التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المنظمة الدولية للهجرة، المغرب، ص ١٤ متاح على الرابط http:www.iom.int

[٣٢] الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، يوروميد للهجرة ٢، المفوضية الأوروبية، كونسورتيوم تقوده، ص ٣٦.

[٣٣] علي عبد الرازق جلبي(٢٠٠٣) علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٥٥: ٢٥٧.

[٣٤] **Popescu, Cristina Florina (PANAIT), (2013), P:606, 607.**

[٣٥] محمد فتحي عيد(٢٠١٠) التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص: ٤٩.

[٣٦] تقرير التنمية البشرية(٢٠١١) الاستدامة والإنصاف؛ مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة

[٣٧] تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٩) التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة : V.

[٣٨] George, Susan, Samuel, John (2002) : 33.

[٣٩] جون سكوت وجوردون مارشال(٢٠١١) موسوعة علم الاجتماع، ترجمة نخبة، المجلد الثاني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ٧٤: ٧٦.

[٤٠] شارلوت سيمور سميث(٢٠٠٩) موسوعة علم الإنسان، ترجمة نخبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص: ٥٥٠، ٥٥١.

[٤١] عبد الله سعود السراني(٢٠١٠) العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض : ١٠٤.

[٤٢] ناصر بن حمد الحنايا(٢٠١٣) الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض : ٥

[٤٣] محمد فتحي عيد(٢٠١٠) : ٥٠.

[٤٤] قاسم أحمد عامر(٢٠٠١)الدخول غير المشروع لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرطة، الشارقة : ٧، ٨.

[٤٥] دليل المنظمة الدولية للهجرة(٢٠١٠) :١٦.

[٤٦] قاسم أحمد عامر(٢٠٠١): ٨

[٤٧] محمد فتحي عيد(٢٠١٠): ٤٥: ٤٩.

[٤٨] سعيد الصديقي(٢٠١٣) "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، رؤى استراتيجية، المجلد الأول، العدد (٣)، ص٩٦، ٩٧.

[٤٩] عبد الله سعود السراني(٢٠١٠): ١٠٤-١٠٧.

[٥٠] محمد فتحي عيد(٢٠١٠) :٥١- ٥٢.

[٥١] ناصر بن حمد الحنايا(٢٠١٣) : ١١، ١٢.

[٥٢] دليل المنظمة الدولية للهجرة(٢٠١٠): ١٨.

[٥٣] دليل المنظمة الدولية للهجرة(٢٠١٠): ١٩.

[٥٤] حمدي شعبان(ب.ت) الهجرة غير المشروعة؛ الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص٨ متاح على الرابط التالي بتاريخ ١/١٠/ ٢٠١٦. www.policemc.gov.bh/mcms-store/

[٥٥] George, Susan, Samuel, John (2002) : 31

[٥٦] حمدي شعبان(ب.ت): ٨- ٩.

[٥٧] ناصر بن حمد الحنايا(٢٠١٣) : ٧- ٨.

[٥٨] George, Susan, Samuel, John (2002) p: 31

[٥٩] حمدي شعبان(ب.ت) :٩، ١٠.

[٦٠] تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٩):٧، ٩

[٦١] حمدي شعبان(ب.ت):١١

[٦٢] ناصر بن حمد الحنايا(٢٠١٣) : ٧، ٨.

[٦٣] حمدي شعبان(ب.ت): ١١.

[٦٤] ناصر بن حمد الحنايا(٢٠١٣) : ٨، ٩.
[٦٥] تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٩): ٩
[٦٦] دليل المنظمة الدولية للهجرة(٢٠١٠): ١٧.
[٦٧] Wooditch, Alese C. & Steverson, Leonard A. "human trafficking". *Encyclopædia* Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 26 *Britannica. Encyclopædia Britannica Online.* <https://www.britannica.com/topic/human-trafficking>. Oct. 2016

[٦٨] Farsédakis Jacques(2010) **Les flux migratoires et la traite d'êtres humains, Rivista di Criminologia, Vittimologia e Sicurezza, p: 46: 48. Available at http://www.vittimologia.it/rivista/articolo_farsedakis_2009-03_2010-01.pdf**
[٦٩] https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
[٧٠] هاني محمد يوسف ومحمد رضوان(٢٠١٢) الدليل الإرشادي في جرائم الإتجار بالبشر،الإدارة العامة لحقوق الإنسان، وزارة العدل، القاهرة، ص ١٩.
[٧١] Wooditch, Alese C. & Steverson, Leonard A. (2016): .
[٧٢] Wooditch, Alese C. & Steverson, Leonard A. (2016): .
[٧٣] أحمد حسين(٢٠٠٦) "مواجهة الاتجار في الأطفال" المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٤٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة :١٦٠:١٥٧
[٧٤] Mijalkovic, Sasa (2005),The forms trafficking in human beings, Temida, Victimology Society of Serbia, Belgrade,; http://www.doiserbia.nb.rs/img/doi/1450-6637/2005/1450-66370501033M.pdf English abstract available at; http://www.oalib.com/paper/2234272#.WAyay7mZnIU
[٧٥] Wooditch, Alese C. & Steverson, Leonard A. (2016) :

المراجع الأجنبية والعربية:

1-Becker,G. S. (2016)*Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.* Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016<https://www.britannica.com/biography/Gary-Becker
2-Christie (Ed.), *Encyclopedia of Peace Psychology*. Hoboken, New Jersey: Wiley-Blackwell available at; https://www.academia.edu/6985348/Human_Needs_Theory_Conflict_and_Peace
3-Danesh, H.B. (2011). Human Needs Theory, Conflict, and Peace: In Search of an Integrated Model. In D. J.
4-Danielsen, Gert (2005) Meeting Human Needs, Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka, USAL : 2-3 available at; http://www.cnvc.org/sites/cnvc.org/files/NVC_Research_Files/NVC%20and%20Violence%20Prevention/Danielsen2005.pdf
5-Farsédakis Jacques(2010)Les flux migratoires et la traite d'êtres humains, Rivista di Criminologia, Vittimologia e Sicurezza,available at http://www.vittimologia.it/rivista/articolo_farsedakis_2009-03_2010-01.pdf
6-Feldman, Tine Rossing & Assaf, Susan (1999)Social capital: conceptual frameworks & empirical evidence, Social Capital Initiative Working Paper No. 5 , retrived from http://www.worldbank.org/socialcapital
7-Fitzsimons, Patrick,(2016) Human Capital Theory and Education, James Cook University, Townsville City, QLD, Australia: retrived from www.researchgate.net/publication/304196496_Human. DOI: 10.1007/978-981-287-532-7_331-1 In book: Encyclopedia of Educational Philosophy and Theory
8--George, Susan, Samuel, John (2002), Globalization, Migration and Development,Canadian Studies in Population, Canadian Population Society,Available at; http://www.oalib.com/downloadEndnote/2956211
9-Hannan, T. Michael & others, (2016), wage and salary, In *Encyclopædia Britannica*.

Retrieved from https://www.britannica.com/topic/wage
10-Huff, Richard, human capital. (2016). In *Encyclopædia Britannica*. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/human-capital
11-Mihai, Chirila (2009), Human Capital and Romania's Perspective in the EU Journal Article, Annals of Dun£ºrea de Jos University. Fascicle I : Economics and Applied Informatics, Dunarea de Jos University of Galati, available at; http://www.ann.ugal.ro/eco/Doc2009/MihaiChirila.pdf
12-Mijalkovic, Sasa (2005),The forms trafficking in human beings, Temida, Victimology Society of Serbia, Belgrade,; http://www.doiserbia.nb.rs/img/doi/1450-6637/2005/1450-66370501033M.pdf English abstract available at; http://www.oalib.com/paper/2234272#.WAyay7mZnIU
13- Piddington, Ralf(1957) "Malinowski's theory of needs" In; Firth, R.(ed.) man & culture, Routledge &Kegan Paul limited, NY
14- Popescu, Cristina Florina (PANAIT), (2013) Illegal Migration-conceptual Deliminations, Challenges of the Knowledge Society, , Nicolae Titulescu University of Bucharest, Available at; http://www.oalib.com/downloadEndnote/2954343
15- Poteyeva, Margarita "social capital". *Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.*Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016 <https://www.britannica.com/topic/social-capital>.
16-Putnam, Robert D. (2016)*Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.*Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016 https://www.britannica.com/biography/Robert-D-Putnam
17-"social capital". *Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.*Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 18 Oct. 2016 <https://www.britannica.com/topic/social-capital>.
18-Stryzhak O. O(2012), Human Capital Theory; formation of scientific concept, Kharkiv National University of Economics, available at http://www.oalib.com/downloadEndnote/2046669
19-Taormina, Robert J. , Kuok , Angus C. H. & Wei Wei (2012) Social Capital as Dehumanizing Terminology, Advances in Applied Sociology, http://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?PaperID=20183
20-The Human Capital Report 2016, World Economic Forum , Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/HCR2016_Main_Report.pdf
21-Wooditch, Alese C. & Steverson, Leonard A. "human trafficking". *Encyclopædia Britannica. Encyclopædia Britannica Online.* Encyclopædia Britannica Inc., 2016. Web. 26 Oct. 2016 <https://www.britannica.com/topic/human-trafficking>.
22-https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
٢٣-أحمد حسين(٢٠٠٦) "مواجهة الاتجار في الأطفال" المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٤٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .
٢٤-أحمد زايد وآخرون(٢٠٠٦) رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، ط١

- -
- الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي(ب.ت)، يوروميد للهجرة ٢، المفوضية الأوروبية، كونسورتيوم تقوده
٢٧-تقرير التنمية البشرية(٢٠١١) الاستدامة والإنصاف؛ مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة
٢٨-تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٩) التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة
٢٩-جون سكوت وجوردون مارشال(٢٠١١) موسوعة علم الاجتماع، ترجمة نخبة، المجلد الثاني، المركز القومي للترجمة، القاهرة،

٣٠-حمدي شعبان(ب.ت) الهجرة غير المشروعة؛ الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص٨ متاح على الرابط التالي بتاريخ ١٠/١/ ٢٠١٦.
www.policemc.gov.bh/mcms-store/
٣١-حوكا، بن أحمد(٢٠١٥) الرأسمال الاجتماعى ورابطة العيش المشترك : دراسة فى الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسى فى المغرب، المجلة العربية لعلم الاجتما، لبنان. متاح على الرابط(https://search.mandumah.com/Record/631026)
٣٢- دليل المنظمة الدولية للهجرة(٢٠١٠) التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المنظمة الدولية للهجرة، المغرب، ص ١٤ متاح على الرابط http:www.iom.int
٣٣-سعيد الصديقي(٢٠١٣) "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، رؤى استراتيجية، المجلد الأول، العدد ( )
٣٤-شارلوت سيمور سميث(٢٠٠٩) موسوعة علم الإنسان، ترجمة نخبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٣٥-طلعت مصطفى السروجي(٢٠٠٩) رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣٦-عبد الله سعود السراني(٢٠١٠) العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض
٣٧-علي عبد الرازق جلبي(٢٠٠٣) علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
٣٨ - فوزي بوخريص(٢٠١٣) مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، المجلة العربية لعلم الاجتماع(إضافات) العدد(٢٣-٢٤) لبنان. متاح على الرابط http://search.mandumah.com/Record/48975/
٣٩-قاسم أحمد عامر(٢٠٠١)الدخول غير المشروع لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرطة، الشارقة
٤٠-محمد فتحي عيد(٢٠١٠) التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض
٤١- ناصر بن حمد الحنايا(٢٠١٣) الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٤٢-هاني محمد يوسف ومحمد رضوان(٢٠١٢) الدليل الإرشادي في جرائم الإتجار بالبشر،الإدارة العامة لحقوق الإنسان، وزارة العدل، القاهرة.

.